ملخص الدراسة

استهدف البحث التعرف علي المرجعيات المختلفة (الدولية ، السياسة الوطنية ، الدستورية، القانونية ، اللائحية) للرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ، وكذلك التعرف علي دور المشرع والكشف عن موقفه من قضايا تلك الرعاية ، وحقيقة الأداء التشريعي للبرلمان تجاهها ، وطبيعة المناقشات التى دارت من جانب الأعضاء ، والتعرف علي مدي وعيهم بقضايا الرعاية التربوية ، والكشف عن موقف الحكومة وتعقيبها علي اقتراحات الأعضاء إبان المناقشات ، كما استهدف البحث وضع تصور مقترح للارتقاء بالرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في مصر .

وتتمثل أهمية البحث في ارتباطه بمسألة بناء الإنسان المصرى منذ طفولته المبكرة ، واعتبارها بوابة التنمية الإنسانية ، وتبدو أهمية البحث في الكشف عن دور المؤسسة التشريعية في الدولة تجاه القضايا التربوية ومنها قضية الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ، كما تتجلي أهمية البحث في تصديه لقضية تربوية إبان مناقشاتها برلمانيا داخل مجلس الشعب علي الرغم من ضعف اهتمام الباحثين التربويين بالدراسات البرلمانية في مصر والعالم العربي رغم ازدهار هذا التيار البحثى في العالم الغربي ، كما تنبثق أهمية البحث من أهمية دعوة السيد رئيس مجلس الشعب إلي أن تولي مراكز البحوث والجامعات هذا القانون بالعناية والدراسة .

واستخدم الباحث المنهج الوصفي في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق أهداف البحث وسبر أغواره ، وفضلا عن ذلك قام الباحث بجمع بيانات ومعلومات أخري من مصادرها الأولية وهي في الأساس هنا مضابط مجلس الشعب باعتبارها الوثائق البرلمانية التى تسجل أعمال المجلس وموقف المشرع من الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ (قانون الطفل) ، كما استخدم الباحث أيضا أسلوب تحليل المحتوي أو المضمون لتحليل كلمات الأعضاء ومناقشاتهم لموضوع رياض الأطفال ، وكذلك بيان تعقيب الحكومة .

وتتمثل الحدود البشرية للبحث في السادة أعضاء مجلس الشعب الذين طلبوا الكلمة بصدد مناقشة مشروع القانون خاصة كلماتهم في موضوع الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ، وتتمثل الحدود الزمنية والموضوعية للبحث في الفترة من ٢٤ فبراير ١٩٩٦ إلي ١٢ مارس ١٩٩٦ إبان مناقشات الجلسات من ٢٠ إلي ٣١ خاصة مضبطة الجلسة ٢٨ من الفصل التشريعي السابع – دور الانعقاد العادي الأول .

وإذا كانت الرعاية في اللغة تعني الحفظ والحماية وتولي الأمر ، فالباحث يقصد بالرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في هذا البحث ، حفظ الطفل من ٤-٦ سنوات وحمايته وتولي أمره وتوسيع مداركه وتنميته تنمية شاملة بوسائل تربوية مختلفة في جوانب شخصيته . كما يقصد الباحث بالمشرع مجموعة من الأفراد تم انتخابهم عن طريق الاقتراع المباشر السري العام لجمهور الناخبين في جميع الدوائر الانتخابية للدولة ليكونوا أعضاء فى مجلس الشعب ، فضلا عن حق رئيس الجمهورية في تعيين عدد من الأعضاء لا يتجاوز عشرة ، ومنهم جميعا تتكون السلطة التشريعية ويتمتعون بالحصانة البرلمانية وتكون مهمتهم سن القوانين والرقابة علي أعمال السلطة التنفيذية علي الوجه المبين بالدستور .

وأسفر البحث عن أهم النتائج الآتية :

١- توجد مرجعيات مختلفة دولية وسياسية ووطنية ودستورية وقانونية ولائحية للرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في مصر .

٢- لقضية الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة بعد سياسي في مجتمعنا منذ اهتمام القيادة السياسية بها .

٣- كشف البحث عن الوعي التام من جانب المشرع واستارته تجاه قضايا الرعاية التربوية من حيث مفهوم رياض الأطفال ، معني الروضة ، أهدافها ، تبعيتها والإشراف عليها ، وما قدمه من اقتراحات برلمانية بصددها .

٤- كشف البحث عن موقف الحكومة وتعقيبها علي مناقشات الأعضاء وما قدمته من اقتراحات توافق اقتراحات الأعضاء مما يؤكد ديمقراطية العملية التشريعية لقانون الطفل .

٥- يـتأكد الوعـي التام من جانب المشرع واستنارته عندما راعي مبدأ المرونة في التشريع حـيث اكتفـي بالأحكـام والقواعد العامة والأمور الكلية في متن القانون وأحال الأمور الجزئية والتفصيلية إلي اللائحة التنفيذية .

٦- تبني المشرع مبدأ التكامل والشمول في تنمية شخصية الطفل في شتي جوانبها.

٧- فـصل المشرع بين دور الحضانة ورياض الأطفال وجعل الأولي تابعة لوزارة الشئون الاجتماعـية وجعل الثانية تابعة لوزارة التربية والتعليم وتنفذ خططها وبرامجها وتخضع لإشرافها الفني والإداري .

٨- كـشفت النتائج عن انعدام الدور التشريعي للمرأة إبان مناقشة قضايا رياض الأطفال مما يشير إلي انعدام المشاركة البرلمانية من جانب عضوات مجلس الشعب تجاه تلك القضايا أثناء مناقشة مشروع قانون الطفل .

٩- أسفرت نتائج البحث عن تأكيد الوعي الكامل من جانب المشرع بالواقع التربوي لطفل ما قبل المدرسة ورعايته تربويا وتنميته وكفالة حقه في تلك الرعاية وصيانتها من كل إهمال أو انتقاص .

١٠- أسـفر البحث عن وضع تصور مقترح للارتقاء بالرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في مصر ، مشتملا علي محاور وأبعاد مختلفة :

١- إعادة هيكلة بنية نظام التعليم في مصر .
٢- المشاركة المجتمعية .
٣- إنشاء صندوق لدعم رياض الأطفال .
٤- إنشاء قواعد بيانات ومعلومات .
٥- إنشاء قسم لبحوث رياض الأطفال .
٦- تعميم الرياض وتوفير الأبنية المناسبة .
٧- التجهيزات والوسائل التكنولوجية .
٨- زيادة معدلات القيد والالتحاق .
٩- الاهتمام بالأنشطة التربوية
١٠- معلمات الرياض .

obeikandl.com

موقف المشرع من الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة فى مصر وتصور مقترح للارتقاء بها

إعـــداد

د/محمد توفيق سلام (*)

مقدمة :

لقــد تزايد الاهتمام بالطفولة فى العقود الأخيرة على كافة المستويات العالمية، والقومية ، والمحلــية ، وتعددت أوجه الرعاية والحماية للأطفال عامة وأطفال ما قبل المدرسة خاصة فى المجالات المختلفة الصحية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والثقافية والروحية وغيرها . إذ من المــسلم به أن اهتمام الدولة بأطفالها ورعايتهم يعد مظهرا من مظاهر تقدمها ورقيها ، وأنه بقدر مــا تعطــى الدولــة مــن الرعاية والحماية لأطفالها فى صورة تشريعات و برامج وخدمات ومــشروعات لإشباع احتياجاتهم ، بقدر ما تضمن الدولة تنشئتهم تنشئة سليمة ، وحملهم لعبء المــسئولية ، والنهوض بالمجتمع . " ولقد فطنت المجتمعات المتقدمة إلى أن الأطفال كجزء كبير يرعاهم المجتمع الحالى ، فأنه يقوم بدوره برعايــة مجتمع المستقبــل ، فالأطفــال فئة مستهدفة للتنمــية " (٤ : ٣٨)(**) ، ومــن الجديــر بالذكر أن من بين " الأهداف التى أكد عليها مؤتمر جو متين ١٩٩٠ توسيع نطاق رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها " (٧ : ١٤) ومن ثم تكون تنمية الطفولة هى المدخل الرئيسي للتنمية الإنسانية على اعتبار أن الإنسان هو الهدف النهائى للتنمية.

وطفــل مــا قبل المدرسة pre –school child الذى نرعاه بالتربية هو رجل المستقبل الذى سيعيش فى زمن غير زماننا ، ومن ثم يكون المستقبل هدفاً لإعداده وتكوينه . وسوف تظل قــضية تــربية طفــل ما قبل المدرسة بصفة خاصة نقطة انطلاق لهذا المستقبل . فالحديث عن الرعاية التربوية لطفل ما قبل لمدرسة أو ما قبل التعليم الأساسي هو بطبيعته حديث عن المستقبل

(*) باحث بشعبة بحوث المعلومات بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .

(**) يشير الرقم الأول إلى رقم المرجع فى قائمة المراجع ، ويشير الرقم الثانى إلى رقم الصفحة فى ذات المرجع .

للـــوطن والمـــواطن على الســـواء . ولقد أدركت الحضارة الإنسانية أن بنى الإنسان فى ربوع الأرض مـــسئولون عـــن صياغة مستقبل واحد للبشرية (جمعاء) تعبر من خلاله إلى القرون القادمـــة ... وصـــارت الطفولة رمزا لهذا المستقبل وأداة صنعه " (٢١ : ٤٨) ويكون العبور للمستقبل من خلال بوابة الطفل – إن جاز التعبير .

وتشير الأدبيات التربوية لمرحلة الطفولة المبكرة إلى أن الاستثمار فى تنمية أطفال ما قبل المدرسة له آثاره الإيجابية وفوائده الكثيرة فى المستقبل . فمن المسلم به فى الفكر التربوي والفكر الاجتماعي أن الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة المتمثلة فى رياض الأطفال ذات أثر كبير فـــى تنمية كافة طاقات الطفل وتكوين مداركه، ولهذا وذاك عوائد كثيرة عندما يلتحق بالمدرسة ، فأطفـــال ما قبل المدرسة "الذين تلقوا نوعا من الرعاية قبل المدرسة يحرزون تقدما فى المدرسة أكثر من أقرانهم من نفس البيئة الذين لم يتلقوا أي نوع من الرعاية " (٦ : ٦٠) ، ولقد " قـــام كل مـــن أوســـبورن وميلبانك Osborn and Milbank ١٩٨٧ بدراسة طولية واسعة النطـــــاق علـــى شـــريحة من الأطفال فى سن ما قبل المدرسة وتحصيلهم الأكاديمي ... ووجد الباحثان اختـــلافات فى القدرة والتحصيل والسلوك فى سن العاشرة بين الأطفال الذين التحقوا بمرحلة ما قـــبل المدرســـة والأطفـــال الـــذين لـــم يحضروا أى شكل من أشكال الرعاية قبل المدرسية " (٢٦: ٣٠٢) كمـــا وجـــد شوركس وآخرون ,.Shorrocks et al ١٩٩٢ " أن الأطفال الذين يلـــتحقون بالـــرياض ... يحققـــون نتائج أفضل فى اختبارات اللغة الإنجليزية والرياضيات فى المملكة المتحدة " (٢٦: ٣٠٣) فى المرحلة الابتدائية . ورغم هذه الآثار والعوائد الأكاديمية " فإننا بحاجة إلى أن ننظر إلى فعالية التربية فى الطفولة المبكرة بمعنى عام وليس مجرد التحصيل فى الاختـــبارات الأكاديمية ، وقد يكون من مؤشرات تلك الفعالية الاستعداد المدرسى كما يظهر فى ســـلوكيات المـــتعلم المدرســـية الملائمـــة ، وطاعة السلطات المدرسية ، والقدرة على الجلوس والاســـتماع " (٢٦ : ٣٠٣) ومـــن ثـــم تصبح برامج الرعاية التربوية لأطفال ما قبل المدرسة اســـتثمارا إضافيا وضروريا لهؤلاء الأطفال (٦ : ٦٠) ولهذا فالرعاية التربوية لهؤلاء الأطفال ليست قضية خيرية وإنما هى قضية استثمار وضرورة مجتمعية " (١٠ : ١٦٧) وهى المفتاح الرئيـــسى للتعليم والتنمية البشرية ، والأكثر من ذلك للأمن القومى . لذلك فحرمان طفل ما قبل

المدرسة من الرعاية التربوية يعد من معوقات نمائه وإهمالا له وضررا به . حيث كان فروبل " يفكر فى الأضرار التى يمكن أن تحدث نتيجة لإهمال تربية الطفل فى سنواته الأولى قبل التحاقه بالمدرسة الابتدائية (١٧ : ١٥٠) وكانت ماريا منتسورى " ترى أن الفترة بين الثالثة والسادسة من عمر الطفل يجب ألا تذهب سدي بل تستغل فى تربيته بطريقة جادة وإيجابية " (١٧ : ١٦٤) . والأكثر من ذلك أن " السنوات الست الأولى من حياة الطفل هى السنوات الذهبية التى يجب أن تستثمر لضمان أقصى استفادة ممكنة لهذا الكنز المكنون من حياة الطفولة المبكرة " (٢٥ : ١٤٦) .

ومن الجدير بالذكر أن إصدار المشرع للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ (قانون الطفل) يؤكد حق طفل ما قبل المدرسة في الرعاية التربوية المتمثل في رياض الأطفال كما يؤكد توعية المجتمع بأهمية الطفولة المبكرة باعتبارها محورا للحياة من ناحية ومستقبل الأمة من ناحية أخرى ، كما يهدف المشرع إلى تعبئة قدرات المجتمع كافة لتقديم أفضل رعاية ممكنة للطفل ، فرعاية الطفل وحمايته مسئولية مجتمعية . إذ مع تطور الحضارة الإنسانية يصبح حق طفل ما قبل المدرسة في الرعاية التربوية هو حق أصيل من حقوق الإنسان ، وكفالة هذا الحق أو ضمانه ليس قضية أخلاقية، أو قضية عدالة اجتماعية ، وإنما هي بالضرورة استثمار في أعز ما يملك المجتمع من ثروة هي الأطفال .

والرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ليست فحسب أحد حقوق الطفل بل أصبحت ضرورة تربوية لمواجهة المستقبل بكل متغيراته ، ولابد أن تتيحها الدولة لجميع الأطفال في عمر ٤-٦ سنوات تحقيقا لمبدأي المساواة وتكافؤ الفرص أمام جميع هؤلاء الأطفال . كما أصبحت تلك الرعاية التربوية ضرورة اجتماعية بعد أن كانت ترفا أو حلية اجتماعية لدي الموسرين والأغنياء في المجتمع ، إذ بفعل الحراك الاجتماعي زاد نمو الطبقة المتوسطة في المجتمع المصري مما أدى إلى تزايد الطلب الاجتماعى علي مؤسسات تلك الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) فضلا عن تزايد معدلات خروج المرأة للعمل ومساهمتها في مختلف مجالات الإنتاج وعجلة التنمية في المجتمع .

ويتبـــين من نص المادة الأولي من الأحكام العامة للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانـــون الطفـــل أن تكفل الدولة حماية الطفولة ... وترعي الأطفال وتعمل علي تهيئة الظروف المناســـبة لتنشئتهم تنشئة صحيحة من كافة النواحي . (م ١ قانون الطفل) ويكمن المغزى الذى قـــصده المشرع من هذا النص فيما يحظى به طفل ما قبل المدرسة من حماية ورعاية فى نواحٍ عديدة منها الرعاية الاجتماعية للطفل من الميلاد حتى أقل من ٤ سنوات متمثلة في دور الحضانة وتشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية ، وكذلك الرعاية التربوية من ٤-٦ سنوات متمثلة في رياض الأطفال وتشرف عليها وزارة التربية والتعليم وتصبح من مسئولياتها ، وغيرها من أوجه الرعاية الكثيرة الصحية ، والثقافية ، والروحية.

ومما هو جدير بالملاحظة أن الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة المتمثلة في رياض الأطفـــال ليـــست مجرد استحداث تشريعات وإصدار قرارات وإنما هي سياسة تنموية متكاملة حيث تتكامل مع غيرها من سياسات التنمية الشاملة " (٣ : ٨).

مشكلة البحث :

تـــشير الأدبـــيات التربوية إلى تزايد الاهتمام بالطفل وتعدد أوجه الرعاية المقدمة له فى مجالات مختلفة ، وانطلاقا من مؤتمر التعليم للجميع (جومتين سنة ١٩٩٠) الذى استهدف وأكد علـــى الـــرعاية المبكـــرة للطفل ونمائه ، يصير توفير تلك الرعاية والتربية فى مرحلة الطفولة المبكـــرة أمـــرا ضـــروريا ، وحقا من حقوق الطفل. ورغم الجهود المبذولة في مجال الرعاية التـــربوية لطفـــل ما قبل المدرسة المتمثلة في رياض الأطفال إلا أنها ما زالت تحتاج إلى اهتمام أكبر من جانب المسئولين ، وانتباه أعظم من جانب التربويين والمشتغلين بالبحث التربوي ، لأن الأطفـــال في عمر ٤ – ٦ سنوات يحتاجون إلى رعاية خاصة وتنشئتهم تنشئة تربوية سليمة ، وتهيئـــتهم للالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي ، ولقد أكد المشرع فى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ على تلك الرعاية بأنواعها المختلفة ، ومنها الرعاية التربوية التى خصص لها فصلا مستقلا هو الفـــصل الثانـــي من الباب الرابع – بعنوان رياض الأطفال – والذى يجسد الرعاية التربوية من جانـــب المـــشرع لطفل ما قبل المدرسة ، وهذه الرعاية التربوية هى محل اهتمام البحث الحالى وموضوعه . ويمكن تحديد مشكلة البحث في التـــساؤلات الآتية :

* ما المرجعيات المختلفة لرعاية طفل ما قبل المدرسة ؟
* ما موقف المشرع من قضايا الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في مصر؟ وما مدي وعيه بها إبان مناقشات مشروع قانون الطفل رقم ١٢ لسنـــة ١٩٩٦ ؟
* ما تعقيب الحكومة علي اقتراحات الأعضاء أثناء تلك المناقشات ؟
* كيف يمكن الارتقاء بالرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في مصر ؟

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى :

١- التعرف علي المرجعيات المختلفة (الدولية – السياسة الوطنية – الدستورية – القانونية) للـــرعاية التـــربوية لطفـــل ما قبل المدرسة أو ما قبل التعليم الأساسي، وذلك من خلال الأدبيات المختلفة المتصلة بموضوع البحث كالمواثيق الدولية ، ومواثيق السياسة الوطنية، والمواثيق الدستورية والقانونية .

٢- التعرف علي دور المشرع والكشف عن موقفه من قضايا تلك الرعاية التربوية، وحقيقة الأداء التشريعي للبرلمان تجاه تلك القضايا ، والمناقشات التى دارت من جانب الأعضاء، والقـــضايا محـــل الاهتمام من جانبهم ، والتعرف أيضا علي مدي وعيهم بتلك القضايا ، وذلـــك مـــن خلال تحليل محتوي مضابط مجلس الشعب إبان مناقشات مشروع قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ .

٣- الكشف عن موقف الحكومة وتعقيبها علي اقتراحات الأعضاء أثناء المناقشات .

٤- وضع تصور مقترح للارتقاء بالرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في مصر.

أهمية البحث :

يستمد هذا البحث أهميته مما يلي :-

١- ارتـــباط الـــبحث بمـــسألة الإنـــسان المـــصري مـــنذ طفولته ، واعتبار الطفولة بوابة التنمية البشرية .

٢- الاهـتمام العالمي والمحلي بالطفل .. هذا الاهتمام دليل علي احتلال قضايا الطفولة مكانا بارزا باعتبارها جوهرا لكل الخطط المستقبلية .

٣- يـتفق المهـتمون بالتـربية والتنشئة الاجتماعية لدرجة الإجماع علي أن مرحلة ما قبل المدرسـة أو الطفـولة المبكرة في حياة الطفل من أهم المراحل في حياته ، حيث يكون الطفل قابلا للتأثر بكافة المثيرات من حوله ، وبالتوجيه والتشكيل الاجتماعي ، وتبرز في هـذه المرحلة أهمية تكوين شخصية الطفل طوال حياته، ولذلك فأمر رعايته وتربيته في هذه المرحلة أمر بالغ الأهمية والضرورة .

٤- تـبدو أهمـية الـبحث في الكشف عن دور المؤسسة التشريعية في الدولة تجاه القضايا التربوية و التى منها الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة .

٥- تتجلـى أهمية البحث في كونه إضافة علمية وتربوية فى أدبيات التربية فى مصر، حيث يتـصدى لقـضية تـربوية إبان مناقشتها برلمانيا داخل مجلس الشعب، علي الرغم من ضـعف الاهتمام لدي الباحثين التربويين بالدراسات البرلمانية في مصر والعالم العربي ، وإن بدا هذا التيار البحثي يزدهر في العالم الغربي (١٣ : ٩).

٦- تنبـثق أهمية البحث من أهمية دعوة رئيس مجلس الشعب إلى أن تُولي مراكز البحوث والجامعـات هـذا القانون بالعناية ، وذلك لتعميق الأفكار ونشر القيم والمبادئ التي يقوم عليها هذا القانون (٢١ : ٢) .

٧- ويستفيد من هذا البحث المشتغلون بالتربية ، على مستوى الدارسين لها (طلاب الدراسات العلـيا) ، وعلـى مـستوى الباحثين فى قضاياها خاصة فى مجال التشريع والتربية . كما يستفيد من البحث المخطط التربوى وصناع السياسة التعليمية ومتخذو القرار التربوى فى مصر .

حدود البحث :

تتمثل **الحدود البشرية** في السادة أعضاء مجلس الشعب الذين طلبوا الكلمة بصدد مناقشة مـشروع القانـون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ (قانون الطفل) ، خاصة في الرعاية التربوية للطفل

(رياض الأطفال) . وتنحصر الحدود الزمنية في الفترة من ٢٤ فبراير ١٩٩٦ – ١٢ مارس ١٩٩٦ وهى فترة مناقشة مشروع هذا القانون .

وتتمثل الحدود الموضوعية للبحث في الأدبيات المختلفة (دولية وسياسية ودستورية وقانونية وتربوية ... وغيرها) ، مما يعين الباحث على إنجاز بحثه وتحقيق أهدافه . كما تتمثل تلك الحدود الموضوعية فى الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة من ٤-٦ سنوات من عمره ، والفصل الثانى من الباب الرابع – المتصل برياض الأطفال وقضاياها المختلفة المثارة بشأنها المناقشات البرلمانية ، ومضابط الجلسات من ٢٠-٣١ من الفصل التشريعي السابع – دور الانعقاد العادي الأول .

منهج البحث :

انطلاقا من مشكلة البحث وأهدافه تم استخدام المنهج الوصفي (١٢ : ٣١٢) فى جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق أهداف البحث وسبر أغواره ، وفضلا على ذلك قام الباحث بجمع بيانات ومعلومات أخرى من مصادرها الأولية وهى مضابط مجلس الشعب باعتبارها الوثائق البرلمانية التى تسجل أعمال المجلس وموقف المشرع بصدد مناقشة مشروع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ (قانون الطفل) محل الدراسة .

كما استخدم الباحث أيضا أسلوب تحليل المحتوى أو المضمون تحليلا كيفيا لتحليل كلمات الأعضاء أثناء مناقشاتهم لموضوع رياض الأطفال ، وتم التحليل باستخدام العبارات والأفكار الخاصة بمسألة معينة (١٥ : ١٥١) وهى هنا الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ٤ – ٦ سنوات (رياض الأطفال) وموقف المشرع من تلك الرعاية وتعقيب الحكومة ، وذلك أثناء المناقشات التى دارت وسجلتها المضابط حيال تلك القضية .

مصطلحات البحث :

رعاه رعاية : تعني حفظه وتولي أمره (٢٢ : ٢٦٩) ويقصد الباحث بالرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في هذا البحث حفظ الطفل من ٤-٦ سنوات وحمايته وتولي أمره بتوسيع

مداركه وتنميته تنمية شاملة بوسائل تربوية مختلفة في كافة جوانب شخصيته صحيا وبدنيا وعقليا واجتماعيا وتربويا وثقافيا وروحيا وغيرها .

كما يقصد الباحث بالمشرع في هذا البحث مجموعة من الأفراد المرشحين في الانتخابات البرلمانية العامة ، والذين تم انتخابهم عن طريق الاقتراع المباشر السري العام ، لجمهور الناخبين في جميع الدوائر الانتخابية بالدولة ، ليكونوا أعضاء بمجلس الشعب فضلا عن حق رئيس الجمهورية في تعيين عدد من الأعضاء لا يتجاوز عشرة أعضاء ، ومنهم جميعا تتكون السلطة التشريعية في الدولة ، ويتمتعون بالحصانة البرلمانية وتكون مهمتهم سن القوانين والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وذلك على الوجه المبين بالدستور .

وعلى ضوء مشكلة البحث وأهدافه تسير المعالجة العلمية في الخطوات التالية :

أولا : مرجعيات الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة .

ثانيا : موقف المشرع من قضايا الرعاية التربوية .

ثالثا : التصور المقترح للارتقاء بالرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة .

رابعا : نتائج البحث وملخصه .

أولا : مرجعيات الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة :

١- المرجعية الدولية :

حظيت رعاية الطفل وحمايته بمجموعة من الحقوق دونتها المواثيق الدولية المختلفة التى جعلت الطفل محل اهتمامها . وبدأ هذا الاهتمام مع بداية عصر التنظيم الدولى وبالذات بعد إنشاء عصبة الأمم ، ثم تطور هذا الاهتمام بالطفل مع بداية إنشاء هيئة الأمم المتحدة . وسوف يتم عرض هذه المواثيق الدولية على الوجه التالى :

١- إعلان جنيف بشأن حقوق الطفل الذى أقرته عصبة الأمم ١٩٢٤ .

٢- ميثاق الطفولة الصادر عن المؤتمر الثالث بالبيت الأبيض ١٩٣٠.

٣- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة ١٩٤٨ وتضمنت بعض مواده حقوقا للطفولة وكان هذا الإعلان وقت صدوره يمثل انتصارا كبيرا للبشرية .

٤- الإعـــلان العالمـــي لحقـــوق الطفل الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٥٩ مرتكـــزة فـــي ذلك علي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ولقد أشارت ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الطفل إلى أن الطفل يحتاج إلى حماية ورعاية خـــاصة وذلك بسب عدم اكـــتمال نموه الذهني (والجسمى) ، ويجب علي الأفراد والجماعات أن تجاهد من أجل تحقيق حقوق الطفل بالوسائل التشريعية وغيرها من الوسائل الأخرى ، ولقد تضمن هذا الإعـــلان العالمـــي عشرة مبادئ تمنح حقوقا ينبغي أن يستمتع بها جميع الأطفال دون استثناء أو تمييز لأي سبب كان أصلا ، أو جنسا ، أو لغة ، أو دينا .

٥- وإذا كانت الأمم المتحدة قد تبنت الإعلان العالمي لحـــقوق الطفل إلا أنها لم تقف عند هذا الحـــد ، ومـــن ثم فقد شكلت مجموعة عمل لإعداد مشروع اتفاقية دولية لحماية الأطفال والطفـــولة (١٤ : ٢٥) ونـــتج عن هذا العمل اتفاقية حقوق الطفل التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٨٩ .

٦- ثـــم صـــدر عن الأمم المتحدة في ١٩٩٠ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه ، الصادر عن مؤتمر القمة العالمى من أجل الطفولة ١٩٩٠.

٧- ثـــم صدر الإعلان العالمى حول التعليم للجميع عن مؤتمر جو متين ١٩٩٠ ووسع هذا الإعـــلان العالمى من نطاق رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها ، وجاء فى هذا الإعلان أن التعلـــيم يبدأ منذ الميلاد ويستدعى ذلك توفير الرعاية التربوية فى مرحلة الطفولة المبكرة (٦ : ٦٠) وحقـــوق الطفـــل المتضمنة فى هذه المواثيق الدولية تصبح التزامات دولية تتعهد الدول بكفالتها للأطفال .

ومن هذه المواثيق الدولية فى جملتها تتأكد حقوق الطفل من كافة وجوه الرعاية والحماية والبقاء والنماء وذلك علي المستوي الدولي كمرجعية أولي .

٢- مرجعية السياسة الوطنية :

أصبحت " رعايـــة الأطفال الصغار مظهرا يجذب إليه اهتمام السياسيين " (٢٦ :٣٠٠) فـــى كـــافة الدول . وفى مصر حظيت رعاية الطفل وحمايته باهتمام خاص علي أعلي مستوي

للمسئولية السياسية والقرار السياسى . و من ثم تتمثل رعاية الطفل وحمايته فى الإرادة السياسية لمصر وتتبلور بصورة متميزة في العقدين اللذين أعلنهما السيد رئيس الجمهورية ، حيث جاءت وثيقة العقد الأول علي أن العشر سنوات (١٩٨٩ – ١٩٩٩) عقد لحماية الطفل المصري ورعايته ، مؤكدا علي أن تلبية احتياجات الأطفال هي الوسيلة المثلي لتحقيق التنمية البشرية والقومية ، والدعوة لمزيد من الأولوية لمشروعات الطفولة في خططنا المقبلة ، والسعي الدائب من أجل توفير حياة أفضل لأطفالنا . (٢٣ : ١٢) كما تضمن هذا العقد الأول أهدافا للتنشئة السليمة في جوانبها الصحية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والثقافية .

وعلي ضوء إعلان العقد الأول لحماية الطفل المصري تم إنشاء المجلس القومي للطفولة والأمومة الذى تبني بعض الأنشطة عن كيفية رعاية الطفل الصغير جسمانيا ونفسيا واجتماعيا بالإضافة إلى المحاولات الجادة لتحسين جودة الرعاية المقدمة في رياض الأطفال .

وبعد عشر سنوات من إعلان العقد الأول صدرت وثيقة إعلان العقد الثاني (٢٠٠٠-٢٠١٠) الذى أعلنه السيد رئيس الجمهورية لحماية الطفل المصري ورعايته ، والذي ينص علي أن الأمة تحتاج إلى قوة الدفع التى بدأت في العقد الأول والإبقاء علي وضع أطفالنا في قلب خطتنا القومية للتطوير ، وتضمنت هذه الوثيقة التوسع التدريجي في إنشاء رياض الأطفال لتستوعب ٦٠% من جملة الأطفال في الفئة العمرية من ٤ – ٦ سنوات ، لتصبح جزءً من مرحلة التعليم الإلزامي المجاني ، كما تضمنت مراجعة تشريعات الطفولة بصفة دائمة حتى تظل مواكبة للمتغيرات المحلية والدولية . (٥ : ٥ ، ١١) وبذلك أضحت قضية الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ذات بعد سياسي في جمهورية مصر العربية ، ومن ثم تحتاج إلى التزام من جانب الهيئات المعنية بالطفولة ، وهذا البعد السياسى يؤدي إلى كفالة حق الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة . ولقد " بدأت وزارة التربية والتعليم منذ عام ١٩٩٤ في إضافة فصول رياض الأطفال للفئة العمرية من ٤-٦ سنوات ضمن المدارس الابتدائية ، وتم إضافة الصفين الأول والثاني من رياض الأطفال لبعض المدارس كمرحلة مكملة لفترة التعليم الأساسي الابتدائي . وقد بدأت خطة هذا التطوير بـ ٢٠٤٥ مدرسة ابتدائية منتشرة في المحافظات السبع والعشرين ،

كما أضيفت فصول الصف الأول من رياض الأطفال إلى ٢٠٠ مدرسة ابتدائية في ٢٢ محافظة الأكثر ازدحاما بالسكان ، واستمرت تلك الجهود لتنفيذ هذا التطوير ... وفي العام الدراسي ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ تم استكمال الخطة الأولى بافتتاح فصول رياض الأطفال فيما يقرب من ٤٠٠٠ مدرسة ابتدائية في كافة المحافظات ، وتنتشر مدارس رياض الأطفال كالتالي : القاهرة الكبرى ١٠٤٠ ، الوجه البحري ٢١١٣ ، الوجه القبلي ٨٣٨ "(١ : ٩) .

ومن الجدير بالذكر أنه " يتوافر حاليا ١٢,٥٠٠ فصلا لرياض الأطفال سواء في المدارس الحكومية أو الخاصة وتستوعب ١٢% ، حوالي ٤٠٠,٠٠٠ طفل من الشريحة العمرية من ٤-٦ سنوات ومن المتوقع أن يلتحق ٦٠% من هذه الفئة العمرية حوالي ٢ مليون طفل بفصول رياض الأطفال بنهاية العقد الثاني عام ٢٠١٠ . ويبدو أن هذا الهدف طموح ، ولكن بالنظر إلي معدلات النمو في قبول الالتحاق برياض الأطفال خلال العقد الماضي يتضح إمكانية تحقيق هذا الهدف " (١ : ١٠) نتيجة لتزايد الاهتمام بطفل ما قبل المدرسة ورعايته ، ونتيجة لتزايد الطلب علي مرحلة ما قبل المدرسة .

ومن الجدير بالذكر أن سياسة الدولة تكفل من حيث الشكل (أي علي مستوي نصوص الوثائق القومية) رعاية الأطفال من كافة وجوه الرعاية . ومع ذلك فإن الفجوة ما تزال شاسعة بين تلك النصوص وبين الواقع أو الممارسة الفعلية .

٣- المرجعية الدستورية :

تتجسد المرجعية الدستورية لرعاية طفل ما قبل المدرسة فى الإرادة الدستورية لجمهورية مصر العربية التى عبر عنها الدستور الصادر ١٩٧١ ، حيث عاشت مصر تاريخها الطويل متفاعلة مع التوجهات العالمية تجاه الطفل ورعايته وحمايته ، ولقد عبر الدستور المصري عن تلك الإرادة وذلك التوجه في مادته العاشرة التى تنص علي أن " تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة وترعي النشء .. وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم " (٨ : م ١٠) ويرتكز هذا النص الدستوري علي تراث ثقافي واجتماعي طويل للمجتمع المصري . ويلاحظ الباحث علي هذا النص أنه ليس مجرد خطاب دستوري من المشرع الدستورى علي قمة الهرم

التـــشريعي أو القانونـــي في مصر ، ولكنه يحدد بعض مقومات المجتمع المصري وأهدافه التى يسعي لتحقيقها ، ومن ثم يتعين ترجمة هذا الخطاب الدستوري إلى نصوص قانونية تنظم حقوق الطفـــل ورعايته وحمايته ، وسبل تلك الرعاية والحماية فى شتي مجالاتها والعمل علي تحقيقها. وبذلك يتحول هذا الخطاب الدستوري من مستوى النص إلى مستوى الفعل والواقع الملموس .

ومع التسليم بأن النصوص الدستورية تعبر عن آمال الشعب وطموحاته ، وتحدد مقوماته وأهدافه ، لذا يكون من الأهمية البالغة التعبير عن كل ذلك ، ومن ثم تحظى الحقوق المنصوص عليها في الدستور بالاحترام الكامل من الناحية الواقعية ، وإلا أسهمت في وجود فجوة واسعة بين الدســـتور والواقـــع ، فالدستور ليس نصا أدبيا منمقا في أسلوب بليـــغ يمتلئ بالمحسنات البديعية والأحلام ، ولكنه مجموعة من النصوص الموضوعية والمجردة بالغة الدقة في التعبير والصياغة باعتبارها أهدافا قومية يسعي المجتمع لتحقيقها بالفعل .

ومـــن الجديـــر بالذكر بصدد تلك المرجعية الدستورية لرعاية طفل ما قبل المدرسة أن المشرع الدستوري نص في م (٤٠) من الدستور الصادر ١٩٧١ علي أن " كل المواطنين لدي القانـــون سواء وهم متساوون في الحقوق ... كما نص أيضا في م (٨) علي أن " تُكفل الفرص لجمـــيع المواطنـــين " ونص كذلك في م (١٨) علي أن الدولة مسئولة عن التعليم وتشرف عليه لـــضمان المـــساواة بـــين المواطنين . (٨ : م ٤٠ ، ٨ ، ١٨) ويلاحظ علي هذه النصوص الدســـتورية أنها رسخت مجموعة من المبادئ هي : مبدأ المساواة ، ومبدأ تكافؤ الفرص ، ومبدأ مـــسئولية الدولـــة عـــن التعليم ، ومبدأ الإشراف عليه ، لذا باتت الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرســـة طبقا للدستور المصري الصادر في ١٩٧١ من مسئولية الدولة وتكفلها لجميع الأطفال من عمر ٤-٦ سنوات بلا تمييز بينهم في تلك الرعاية بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو أي سبب كان ، ويكون الإشراف علي تلك الرعاية التربوية من جانب وزارة التربية والتعليم علي ضوء مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين الأطفال ، بهدف توفير الحد الأدنى المشترك من التنشئة الاجتماعية لضمان الوحدة الوطنية ولتحقيق تماسك النسيج الاجتماعي ، وهذا لا يعني أن الدولـــة وحـــدها تملـــك كـــل مؤسسات رياض الأطفال بل هناك رياض الأطفال الحكومية ،

والخاصـــة، والأجنبية ، وتخضع الحكومية والخاصة لإشراف الدولة (وزارة التربية والتعليم) شـــأن التعلـــيم الحكومـــي والخـــاص ، أمـــا الأجنبـــية فينظم العمل فيها الاتفاقات الدولية شأن التعليم الأجنبي .

٤- المرجعية القانونية :

تتمـــثل المرجعية القانونية للرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في مصر ، فيما قام به المـــشرع مـــن عمل تشريعى ، وما بذله من جهد لترجمة حقوق الطفل التى تتضمنها المواثيق الدولية والدستورية و مواثيق السياسة الوطنية إلى نصوص قانونية تضمنها القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصـــدار قانون الطفل معتنقا لفلسفة في تنشئة الطفل ورعايته تقوم علي التنمية المتكاملة والـــشاملة لشخـــصية الطفـــل في شتي جوانبها البدنية والصحية والغذائية والعقلية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والثقافية والروحية والمعاملة الجنائية وغيرها مما تضمنه القانون سالف الذكر من أبواب ومواد .

ويلاحـــظ علـــي هـــذا القانون أنه تم التمييز بين الرعاية الاجتماعية والرعاية التربوية ، فالرعاية الاجتماعية تكون في مؤسسات دور الحضانة من عمر عام إلى أربع سنوات من عمر الطفـــل وجعـــل المـــشرع دور الحـــضانة تحت إشراف وزارة الشئون الاجتماعية (م٣١ من القانـــون)، أما الرعاية التربوية فتكون في مؤسسات رياض الأطفال من عمر ٤-٦ سنوات من عمـــر الطفل ، وجعل المشرع رياض الأطفال تحت إشراف وزارة التربية والتعليم (م ٥٨ من القانـــون) حيث أدرجها في باب تعليم الطفل علي اعتبار أن رياض الأطفال نظام تربوي يحقق التنمـــية الـــشاملة من كافة الوجوه لأطفال ما قبل المدرسة الابتدائية أو ما قبل التعليم الأساسى ، وتهيئتهم للالتحاق بهذه المدرسة .

وبـــسن المـــشرع لهـــذا القانـــون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانـــون الطـــفل الذى جمـــع مخـــتلف القواعد والأحكام في شأن الطفل والموجودة في عديد من التشريعات، يكون في مصر ولأول مرة في تاريخها قانون متكامل يسمي قانون الطفل يتضمن كافة الأحكام والحقوق الخاصة بالطفل (٢١ : ٩٧) .

وفي الجملة يكون المشرع بإصدار هذا القانون قد وضع الإطار التشريعى لرعاية الطفل المصري وحمايته والحفاظ علي حقوقه ، واشتمل هذا القانون علي ١٤٤ مادة تكفل كافة وجوه الرعاية والحماية للطفل وتنشئته تنشئة صحيحة لإعداد جيل قادر علي تحمل المسئولية الوطنية في المستقبل .

٥- المرجعية اللائحية :

يكون من الطبيعي في مجال التشريع وسن القوانين أن التشريع الأعلى درجة أو رتبة قانونية يحيل بعض الأمور الجزئية إلى تشريع آخر أقل في الدرجة و الرتبة القانونية ، وذلك مراعاة لمبدأ المرونة في التشريع ، فالتشريع الأعلى درجه يركز علي الأحكام العامة ويترك التفاصيل والجزئيات الفرعية إلى تشريع أقل درجة . وهذا ما يلاحظه الباحث هنا بصدد الكشف عن المرجعية اللائحية للرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في مصر ، حيث ركز المشرع في ق. رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ علي الأحكام العامة مثل التمييز بين دور الحضانة ورياض الأطفال ، ومفهوم رياض الأطفال ، ومعني الروضة ، والهدف منها ، وتبعيتها والإشراف عليها إداريا وفنيا ، وبعد ذلك أحال إلى اللائحة التنفيذية للقانون ونص في المادة (٥٨) علي أن تحدد اللائحة التنفيذية مواصفات رياض لأطفال ، وكيفية إنشائها ، وتنظيم العمل فيها – وشروط قبول الأطفال ومقابل الالتحاق بها، وهذه الأمور الجزئية عنيت بها تفصيلا اللائحة التنفيذية لقانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٥٢ لسنة ١٩٩٧ في موادها من ١٢٦ إلى ١٣٢ المكونة للفصل الثاني من الباب الثالث باللائحة .

وبذلك تصبح المرجعية اللائحية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ من مرجعيات الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة فى مصر.

ثانيا : موقف المشرع من قضايا الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة:

مفهوم رياض الأطفال - مناقشات الأعضاء :

بدأت المناقشات البرلمانية حول مفهوم رياض الأطفال بعد أن طلب السيد رئيس المجلس من المقرر تلاوة المادة ٥٨ من المشروع ونصها " رياض الأطفال نظام تربوي يحقق التنمية الشاملة لأطفال ما قبل التعليم الإلزامي ويهيئهم للالتحاق به " (٢٠ : ٢١) .

ويلاحظ الباحث أنه لم تبد ملاحظات من الأعضاء علي هذا النص إلا من عضو واحد فقط ، حيث لاحظ هذا العضو وجود تداخل بين الحضانة ورياض الأطفال، ولمنع هذا التداخل من وجهة نظره قال " رياض الأطفال نظام تربوي يحقق التنمية الشاملة للأطفال ما بعد سن الحضانة وقبل مرحلة التعليم الأساسي " وذلك للتمييز بين المرحلتين (٢٠ : ٢١) وهنا طلب السيد رئيس المجلس من السيد وزير التربية والتعليم بيان رأيه في هذا التعديل .

تعقيب الحكومة : قال السيد وزير التربية والتعليم سوف نحدد هذا الكلام في المادة (٦٠) ونقول المادة كما جاءت في اقتراح الحكومة " كل دار تقبل الأطفال بعد سن الرابعة " ... ونحدد مرحلة الرياض ... أنها ما قبل المرحلة الابتدائية ، ونقول إن هذه المرحلة (رياض الأطفال) ستكون من ٤-٦ سنوات . وعندما لم تبد ملاحظات أخرى علي هذه المادة عرض رئيس المجلس الاقتراح الذى ورد في شأن هذه المادة لأخذ الرأي عليه برفع اليد ، ويعرضه الباحث في الجدول التالي :

م	موضوع الاقتراح	مقدمه	الرأي عليه
١	يكون النص كالتالي : رياض الأطفال نظام تربوي يحقق التنمية الشاملة لأطفال ما بعد سن الحضانة وقبل مرحلة التعليم الأساسي	رأفت سيف	أقلية

وبعد عرض الاقتراح السابق علي الأعضاء لأخذ الرأي عليه كانت النتيجة أقلية، أي عدم موافقة الأعضاء علي الاقتراح المقدم من العضو ، ولإنهاء باب المناقشة بصدد هذه المادة

(٥٨) مـــن المشروع أخذ رئيس المجلس الرأي عليها كما أقرتها اللجنة وكان الرأي بالموافقة ، و أصـــبحت تلـــك المـــادة ٥٨ في المشروع هي المادة (٥٥) في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل .

ويخلص الباحث من المناقشات السابقة بصدد مفهوم رياض الأطفال وكما حدده المشرع بعد المناقشات أنها نظام تربوي يحقق التنمية الشاملة لأطفال ما قبل حلقة التعليم الابتدائي ويهيئهم للالتحاق بها . وطالما هي نظام تربوي فيكون له مدخلاته وعملياته ومخرجاته .

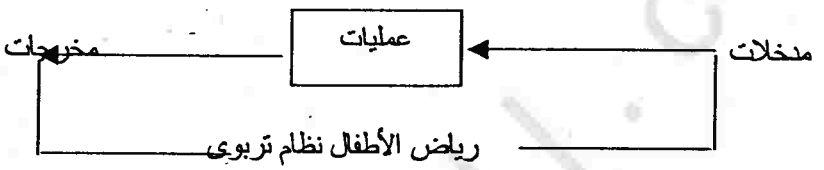

وتوضـــح الأدبيات التربوية أن رياض الأطفال " تسمية ترجع إلى فردريك فروبل حيث افتتح ١٨٤٠ أول مدرسة للأطفال واسماها روضة الأطفال Kindergarten في قرية بلانكنبرج Blankenberg وقـــبل بها الأطفال الذين تراوحت أعمارهم بين ٣-٧ سنوات ، ويرجع سبب التـــسمية إلـــى أن "فـــروبل" اعتبر مدرسة الطفولة كروضة ينمو فيها الأطفال كما تنمو النباتات والأزهار في البساتين (١٧ : ١٥١) .

معنى الروضة - مناقشات الأعضاء :

طلـــب رئـــيس المجلس من المقرر تلاوة المادة (٥٩) من المشروع ونصها " مع عدم الإخـــلال بالأحكـــام الخاصـــة بدور الحضانة المنصوص عليها في الباب الثالث تعتبر روضة الأطفـــال كل مؤسسة تربوية للأطفال قائمة بذاتها وكل فصل أو فصول ملحقة بمدرسة رسمية وتقـــوم علـــي الأهـــداف المنصوص عليها في المادة التالية " (٢٠ : ٢٢) وعندما طلب رئيس المجلس ملاحظات الأعضاء علي هذا النص تقدمت الحكومة بالاقتراح التالي :

اقتـــراح الحكومة : اقترح السيد الدكتور وزير التربية والتعليم أن يضاف إلى هذه المادة عـــبارة : ولكـــل دار تقبل الأطفال بعد سن الرابعة لكي تحدد المرحلة بوضوح، وطلب رئيس

المجلس من الوزير موضع هذا التعديل ، فقال السيد الوزير آخر الفقرة . وتحدث عضو آخر وتقدم بتعديل لرفع الالتباس " وكل دار تقبل الأطفال بعد سن الرابعة " (٢٠ : ٢٢) وتدخل رئيس المجلس قائلا : وتقوم على الأهداف المنصوص عليها فى المادة التالية " واستطرد رئيس المجلس قائلا هذا ما اقترحه السيد الوزير ويضاف هذا الاقتراح بعد عبارة " بمدرسة رسمية " وقال العضو : فيه حسم للموقف كله . وعندما لم تبد ملاحظات أخرى من الأعضاء على هذه المادة عرض السيد رئيس المجلس الاقتراح الذى ورد بشأن هذه المادة من المشروع ، ويعرضه الباحث في الجدول الآتي :

م	موضوع الاقتراح	مقدمه	الرأي عليه
١	إضافة عبارة " وكل دار تقبل الأطفال بعد سن الرابعة	الحكومة ، أحمد فؤاد عبد العزيز	موافقة

وبعد أخذ الرأي علي الاقتراح السابق وكانت نتيجته بالموافقة ، طلب السيد رئيس المجلس من المقرر تلاوة نص المادة (٥٩) من المشروع معدلة لأخذ الرأي النهائي عليها " مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بدور الحضانة المنصوص عليها في الباب الثالث ، تعتبر روضة الأطفال كل مؤسسة تربوية للأطفال قائمة بذاتها وكل فصل أو فصول ملحقة بمدرسة رسمية وكل دار تقبل الأطفال بعد سن الرابعة وتقوم علي الأهداف المنصوص عليها في المادة التالية " ثم طلب رئيس المجلس أخذ رأي الأعضاء عليها معدلة ، وكان الرأي بالموافقة ، و أصبحت تلك المادة (٥٩) في المشروع هي المادة (٥٦) في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ .

ويخلص الباحث من هذه المناقشات إلى أن المشرع يعني بروضة الأطفال أنها: كل مؤسسة تربوية للأطفال قائمة بذاتها ، وكل فصل أو فصول ملحقة بمدرسة رسمية، وكل دار تقبل الأطفال بعد سن الرابعة ، وأنها تقوم علي الأهداف المنصوص عليها (قانونا) . وبذلك خرجت الروضة من نطاق دور الحضانة التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية .

أهداف رياض الأطفال – مناقشات الأعضاء :

بـــدأت مناقـــشات الأعضاء في شأن أهداف رياض الأطفال بعد أن طلب السيد رئيس المجلـــس مـــن المقـــرر تلاوة المادة (٦٠) من المشروع ونصها " تهدف رياض الأطفال إلى مساعدة أطفال ما قبل سن المدرسة علي تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية الآتية :

١- التنمـــية الـــشاملة والمتكاملة لكل طفل في المجالات العقلية والبدنية والحركية والوجدانية والاجتماعية والخلقية والدينية .

٢- إكساب الأطفال المفاهيم والمهارات الأساسية لكل من اللغة العربية والرياضيات والعلوم والفنون والموسيقي والتربية الحركية والصحة العامة والبيئة والنواحي الاجتماعية .

٣- التنشئة الاجتماعية السليمة في ظل قيم المجتمع ومبادئه وأهدافه .

٤- تلبـــية حاجـــات ومطالب النمو الخاصة بهذه المرحلة من العمر لتمكين الطفل من أن يحقق ذاته ومساعدته علي تكوين الشخصية السوية القادرة علي تلبية مطالب المجتمع وطموحاته.

٥- الانـــتقال التدريجـــي من جو الأسرة إلى جو المدرسة بكل ما يتطلبه ذلك من تعود علي الـــنظام وتكوين علاقات إنسانية واجتماعية مع المعلم والزملاء وممارسة أنشطة التعليم التي تتفق واهتمامات الطفل ومعدلات نموه في شتي المجالات .

٦- تهيئة الطفل للالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي .

وبعد أن انتهي المقرر من تلاوة نص المادة السابقة في المشروع ، طلب رئيس المجلس ملاحظـــات الأعـــضاء علي هذه المادة ، فقال أحد الأعضاء : المادة فيها خمسة أهداف أو ستة أهداف وهذا كثير جدا .. والكلام مكرر كذا مرة .. إحنا نكتفي أن تكون التنمية الشاملة والمتكاملة لكل طفل في المجالات العقلية والبدنية والحركية والوجدانية والاجتماعية والخلقية والدينية ونكتفي بهذا البند ونلغي الستة البنود كلها لأن هذا البند شامل كل ما جاء في الستة البنود.. واستطرد هذا العـــضو قائلا : إكساب الأطفال المفاهيم والمهارات الأساسية لكل من اللغة العربية والرياضيات والعلـــوم .. لتلمـــيذ عـــنده أربع سنين .. الكلام ده ممنوع ، نحن لا ندرس في رياض الأطفال لا علوم ولا رياضيات ولا الكلام ده .. وأكتفي فقط بما جاء في مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة (٢٠ : ٢٤) .

ومـــن حديث هذا العضو نتبين دهشته من هذه الأهداف الكثيرة في المادة كما جاءت في المشروع ولذا طالب بالاكتفاء ببند واحد كما جاء في حديثه ، كما اندهش أيضا من إكساب طفل عمـــره ٤ سنوات للمفاهيم والمهارات الأساسية في اللغة العربية والرياضيات والعلوم (كما جاء في المادة) ورفض ذلك قائلا : لأن رياض الأطفال لا تدرس هذه المواد .

وعبـــر عضو آخر عن اتفاقه مع العضو السابق قائلا : لا داعي لهذا التزيد في المادة : تهـــدف رياض الأطفال إلى مساعدة أطفال ما قبل سن المدرسة علي تحقيق الأهـــداف التربوية والتعليمية والخلقية ... والدينية " (٢٠ : ٢٤) .

وطالب عضو ثالث بحذف هذه المادة كلها لأنها مكررة في عدة مواد قائلا : نفس الألفاظ ونفـــس الكلمـــات أيّ قانون هذا ؟ ، نحن نكرر أنفسنا في كل المواد ... وطالب بتخفيف مواد القانون بحيث تبقي صالحة للتطبيق وتفيد الطفل (٢٠ : ٢٥) .

واختلف عضو رابع مع من سبقه من الأعضاء قائلا " المادة متوازنة وهي تهيئة الطفل.. وطالب بإضافة اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية ، لأن اللغات الآن تعني عنصرا مهما وأساسيا في تهيئة الطفل لتلقي العلوم خاصة باللغات الأجنبية (٢٠ : ٢٥) .

وأيـــد عـــضو خامس كلام زميله السابق قائلا : " لابد من إضافة اللغة الأجنبية لتواكب الـــتطور الحاصل في العالم كله .. وطالب بإضافة إكساب الأطفال المفاهيم والمهارات الأساسية لكل من اللغة العربية والرياضيات واللغة الأجنبية " (٢٠ : ٢٥) .

ويخلص الباحث إلى أن مناقشات الأعضاء بصدد أهداف رياض الأطفال كما جاءت في مـــادة المـــشروع انقسم الأعضاء في شأنها بين معارضين لها بالشكل الذى جاءت به ، ومن ثم طالبـــوا بالتعديل ، وبين مؤيدين لها كما جاءت في المشروع مع إضافة اللغات الأجنبية .

تعقـــيب الحكـــومة : عقب السيد وزيـــر الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى قائلا: حرصـــا علي وقت المجلس ... هناك اقتراح محدد وهو أن نبقي علي صدر المادة بحيث تكون كمـــا يلي : " تهدف رياض الأطفال إلى مساعدة أطفال ما قبل سن المدرسة علي تحقيق التنمية

الـشاملة والمـتكاملة لكـل طفل فى المجالات العقلية والبدنية والحركية والوجدانية والاجتماعية والخلقية والدينية " ونكتفي بهذا لأن الباقي عبارة عن تفصيلات لا داعي لها واستطرد قائلا : هذا هو الاقتراح الذى نعرضه ، وطلب الرجاء بالموافقة عليه .

وبعد أن انتهت الحكومة من تعقيبها والاقتراح الذى تقدمت به طالبة الرجاء بالموافقة عليه قـال السيد رئيس المجلس : هذا الاقتراح هو المقدم من السيدين العضوين الدكتور فاروق رخا وهرماس رضوان ، وقام بتنقيح الاقتراح كما يلى " تهدف رياض الأطفال إلى مساعدة أطفال ما قبل سن المدرسة علي تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة لكل طفل في المجـالات العقلية والبدنيـة والحركية والوجدانية والاجتماعية والخلقية والدينية " وطلب رئيس المجلس ملاحظات أخرى من الأعـضاء علـي هذه المادة ، وعندما لم تبد ملاحظات عرض السيد رئيس المجلس الاقتراحين المقدمين بشأن هذه المادة لأخذ الرأي عليهما . ويعرضهما الباحث في الجدول التالي :

م	موضوع الاقتراح	مقدمه	الرأي عليه
١	وهو الأبعد مدي ، ويقضى بحذف هذه المادة كلية .	البدري فرغلي	أقلية
٢	" تهدف رياض الأطفال إلى مساعدة أطفال ما قبل سن المدرسة ... والخلقية والدينية "	الدكتور فاروق رخا– هرماس رضوان – الحكومة	موافقة

وعقّـب رئـيس المجلـس قائلا : أما وقد وافق المجلس علي هذا الاقتراح ، فلا داعي لعـرض الاقتراحين المقدمين من السيدين العضوين محمد خليل آدم وأحمد شيحه بإضافة اللغات الأجنبـية ، وطلب من المقرر تلاوة المادة معدلة " تهدف رياض الأطفال إلى مساعدة أطفال ما قـبل سن المدرسة علي تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة لكل طفل في المجالات العقلية والبدنية والحركية والوجدانية والاجتماعية والخلقية والدينية " ثم طلب رئيس المجلس أخذ رأي الأعضاء علـي هذه المادة معدلة ، وكانت النتيجة (موافقة) . و أصبحت المادة (٦٠) في المشروع هي المادة (٥٧) في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل .

ويخلص الباحث إلى أنه يتبين من هذه المناقشات الوعي التام من جانب المشرع بأهداف ريـــاض الأطفـــال في التنمية الشاملة والمتكاملة لطفل ما قبل سن المدرسة ، ووعيه التام أيضا بمجـــالات تلك التنمية . ويتجلي ذلك في الصياغة الدقيقة للمادة والاهتـــمام بالأمور الكلية وترك التفاصيل والجزئيـــات إلى تشريعات أخرى أقل درجة .

التبعية والإشراف – مناقشات الأعضاء :

تـــلا المقـــرر نص المادة (٦١) من المشروع بعد أن طلب رئيس المجلس ذلك، ونصها " تخـــضع ريـــاض الأطفال لخطط وبرامج وزارة التعليم ولإشرافها الإداري والفني ، ويصدر بـــتحديد مواصفاتها وكيفية إنشائها وتنظيم العمل فيها وشروط القبول ، ومقابل الالتحاق بها قرار مـــن وزيـــر التعلـــيم " وبعد ذلك طلب رئيس المجلس ملاحظات الأعضاء بشأن هذه المادة ، وعنـــدما لم تبد ملاحظات ، قال السيد رئيس المجلس في عبارة تقريرية : إذن الموافق علي هذه المـــادة كمـــا وردت من اللجنة يتفضل برفع يده (موافقة) ويلاحظ الباحث أنه قد تمت الموافقة علـــي هـــذه المـــادة (٦١) من المشروع التى أصبحت (٥٨) من القانون في شأن تبعية رياض الأطفـــال والإشراف عليها دون أية ملاحظات من الأعضاء ، ومن ثم لم تدر بشأنها مناقشات ، أو تعقـــيب مـــن الحكـــومة. وأغلب الظن أن المسائل التى تضمنتها المادة مسائل فنية وتنظيمية تخـــتص بهـــا وحدها وزارة التربية والتعليم و هى من صميم مسئولياتها وسلطتها ولا تنازعها سلطة أخرى في مثل هذه المسائل .

ويـــري الـــباحث أن المغزي التربوي الذى قصده المشرع من إخضاع رياض الأطفال لخطط وبرامج وزارة التربية والتعليم يكمن في توفير الحد الأدنى من الرعاية التربوية ، والتنشئة الاجتماعـــية السليمة من كافة النواحي لطفل ما قبل المدرسة ، لضمان الوحدة الوطنية ولتحقيق تماسك النسيج الاجتماعي في الوطن الواحد.

ويلاحـــظ الـــباحث أن المشرع قد أحال المسائل المتضمنة في هذه المادة إلى تشريع أقل درجة من القانون مكتفيا بالنص علي القواعد العامة والأمور الكلية بالقانون.

وحيث قد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٥٢ لسنة ١٩٩٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ يعرض الباحث الأمور التفصيلية السابقة علي الوجه التالي : (١٩ : م ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٢).

فتح فصول رياض الأطفال :

اشترطت اللائحة التنفيذية لقانون الطفل أنه للموافقة علي فتح فصول لرياض الأطفال يجب توافر الشروط الآتية :

١- أن تكون المدرسة الابتدائية التى ستلحق بها فصول رياض الأطفال من المدارس التى تعمل فترة واحدة بنظام اليوم الكامل .

٢- أن يكون بالمدرسة عدد مناسب من الحجرات الإضافية حتى لا يؤدي تخصيصها – روضة أطفال – إلى الحد من قدرة المدرسة الابتدائية علي استيعاب التلاميذ بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي ، أو تؤدي إلى ارتفاع كثافة الفصول عن المعدلات المقررة .

٣- توافر شروط الصلاحية الهندسية والفنية والصحية بالمبني المدرسى ، وأن تكون به المرافق المناسبة وبخاصة الأفنية ودورات المياه الصحية وغيرها .

٤- تخصص حجرات رياض الأطفال بالطابق الأرضي للمدرسة ، وتكون هذه الحجرات جيدة الإضاءة والتهوية ومساحتها مناسبة ، وتحتوي كل حجرة علي حوض مياه منخفض في مستوي الأطفال .

٥- اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأطفال بالروضة من أخطار التلوث والحريق والزلازل ، وعدم قربهم من مصادر الطاقة المختلفة كهرباء – سخانات – مواد كيماوية– مواد بترولية – وغيرها ما يسبب مخاطر للأطفال . وفي حالة وقوع مخاطر تقع المسئولية علي المعلمة وإدارة الروضة .

٦- ويخلص الباحث إلى أن اللائحة قد وضعت مجموعة من الشروط لفتح فصول لرياض الأطفال ، ومن هذه الشروط في مجموعها تتحدد مواصفات

ريـــاض الأطفـــال وكيفـــية إنـــشائها ، وحمايـــة الأطفال من المخاطر المختلفة وتأمين حـــياتهم اليومـــية بالروضـــة . وهـــذه المواصـــفات في جملتها تتعلق بإمكانات المبني المدرسى التى تلحق به فصول رياض الأطفال .

شروط القبول برياض الأطفال :

اشترطت اللائحة لقبول الأطفال بالرياض الشروط التالية :

١- يكـــون ســـن الطفل ما بين الرابعة والسادسة وفي حالة زيادة الطلب من المتقدمين علي الروضـــة يكـــون القـــبول تنازلـــيا من أعلي سن للمتقدمين حتى الحد الأدنى المقرر ، واشـــترطت اللائحة تنفيذا لحكم القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل أنه لا يُقبل من تقل أعمارهم عن أربع سنوات .

٢- وطـــبقا للقـــواعد العامة في حساب السن في مجال التربية والتعليم ، يكون حساب السن للقـــبول بـــرياض الأطفـــال بالمدارس الرسمية أو بالمدارس الخاصة بمصروفات حتى أول أكتوبر .

٣- ويجـــوز قبول أطفال في الصف الثانى برياض الأطفال بشرط ألا يقل سنهم عن خمس سنوات . وبهذا الصدد يذكر الباحث أنه علي غرار ما اشترطه المشرع في الصف الأول بالـــرياض ألا يقل عمر الطفل عن أربع سنوات اشترط في الصف الثانى ألا يقل عمر الطفل عن خمس سنوات في حالة جواز قبوله .

٤- لا يجوز قبول أطفال في سن الإلزام بفصول رياض الأطفال . والحكمة من ذلك الشرط هـــو أن الأطفال الأكبر من ست سنوات تجاوزوا مرحلة الرياض وأصبحوا في مرحلة الإلزام بالحلقة الأولى (الابتدائية) من التعليم الأساسي ، ومن ثم لا يجوز قبولهم برياض الأطفال لأنهم تجاوزوا السن المقررة (٤-٦ سنوات) .

ومن الجدير بالذكر أن القاعدة القانونية التى تحدد سن قبول الأطفال برياض الأطفال هي قاعـــدة قانونـــية آمرة لا يجوز الاتفاق بين الأطراف علي مخالفة أحكامها . وتكون المخالفة هنا بقـــبول أطفال أصغر أو أكبر من السن المقررة (٤-٦سنوات) وعليه لا يجوز الاتفاق بين ولي

أمر الطفل ومديرة الروضة علي قبول طفل أصغر من أربع سنوات أو أكبر من ست سنوات ، ومثل هذا الاتفاق يعد باطلا وكأنه لم يكن ومن ثم لا ينتج آثاره القانونية في قبول الطفل بالروضة، لأنه اتفاق علي عكس حكم القاعدة القانونية الآمرة . وتثبت للقاعدة القانونية الآمرة قوتها بهذا الشكل لأنها تمثل الإرادة العليا للمجتمع في تنظيم نشاط ما علي وجه معين، فالقانون يضع أوامر (قواعد قانونية) واجبة الاتباع وتتضمن قيودا علي حرية الأفراد في مسائل معينة (٩ : ٩١) ومن هذه المسائل هنا شرط سن الالتحاق برياض الأطفال .

إدارة الروضة وتنظيم العمل بها :

تتولى إدارة روضة الأطفال المديرة / الناظرة وتكون مسئولة عنها مسئولية كاملة من حيث تطبيق القوانين المنظمة واللوائح والنشرات والكتب الدورية وغيرها . كما تكون مسئولة عن حسن سير العمل بالروضة ، وذلك علي اعتبار أن المديرة / الناظرة هي المسئول الإداري الأول أو الأعلى بالروضة .

وتشترط اللائحة (م ١٢٩) أن تكون حاصلة علي مؤهل عال تربوي درجة البكالوريوس في دراسات الطفولة من إحدى كليات التربية ، وأن تكون ذات خبرة في هذا المجال لا تقل عن خمس سنوات ، وذلك حتى تتوفر لديها الخبرة الكافية في مجال الطفولة أو أن تكون حاصلة علي مؤهل أعلي من درجة البكالوريوس في دراسات الطفولة كأن تكون حاصلة علي درجة دكتوراه متخصصة في دراسات الطفولة أو درجة الماجستير .

وتشترط اللائحة في معلمة رياض الأطفال أن تكون حاصلة علي مؤهل عال تربوي بكالوريوس في دراسات الطفولة من إحدى كليات التربية . وفي حالة عدم توافر هذا الشرط في المؤهل يجوز تعيين الحاصلات علي مؤهل عال تربوي في تخصصات أخرى بشرط الحصول علي دبلوم في دراسات الطفولة لمدة عام دراسى .

أما من حيث التدريب في مجال رياض الأطفال لتحقيق التنمية المهنية المستدامة فتشترط اللائحة أن يكون تدريب المعلمات والعاملات في مجال رياض الأطفال بصفة دورية سنويا

ولمدة أسبوع . ويشترط أن تكون برامج التدريب نظرية وعملية . بحيث تكون البرامج النظرية بواقع ثلث البرامج وأن تكون البرامج العملية بواقع ثلثي البرامج وذلك لتحقيق التكامل فى برامج التدريب بين الجانبين النظرى والعملى مع ملاحظة أن البرامج العملية تزيد عن البرامج النظرية وذلك لاكتساب الخبرة العملية اللازمة وتحقيق التنمية المهنية المستدامة للمعلمات والعاملات برياض الأطفال.

أما عن تنظيم العمل برياض الأطفال

فيقوم على الأسس الآتية حسب ما جاء فى المادة (١٢٨) من اللائحة :

١- تقسيم قاعة الرياض إلى أركان للنشاط تحتوى على مسرح عرائس ومكتبة ، منضدة للفن، منضدة للعلوم ، لوحة وبرية ، مجموعة متنوعة من المكتبات بأحجام وألوان مختلفة ، منطقة مغطاة بالموكيت ومجهزة بملابس للكبار لألعاب التمثيل والخيال .

٢- ترتيب المناضد فى شكل مجموعات .

٣- تجهيز مجموعة من الدمى القماش ، يساعد الأطفال فى عملها.

٤- تجهيز الفناء بألعاب التسلق والتزحلق والأطواق.

٥- تنظيم لقاءات مع أولياء الأمور مرة كل شهر .

٦- لا يتجاوز عدد الأطفال فى القاعة ٣٦ طفلا مع توفير مساحة تتسع لممارسة الأنشطة وتغيير الأركان من وقت لآخر.

٧- يخصص لكل قاعة معلمتان وعاملة ، ويخصص لكل روضة معلمة موسيقي .

٨- لا يقسم اليوم فى الروضة إلى حصص دراسية (التقسيم التقليدى) بل يكون العمل فى الروضة بنظام اليوم المتكامل بحيث يمارس الأطفال أنشطة متنوعة ويمرون بخبرات متكاملة تنمى فيهم الجوانب الروحية والخلقية والجسمية والحركية والاجتماعية والانفعالية.

ويراعى تقسيم اليوم بالروضة إلى فترات بين الأنشطة الهادئة والحركية ، ويخصص أوقات للنشاط الحر خلال اليوم لعدم إرهاق الأطفال .

٩- تختص وزارة التربية والتعليم بتأليف كتب الأنشطة المتنوعة لتنمية مهارات وقدرات الأطفال وكذا وضع أدلة المعلم وتوزعها الوزارة على جميع رياض الأطفال .

١٠- لا يجوز استخدام كتب إضافية خارجية لهذه المرحلة العمرية .

١١- تجهز الرياض بوسائل تعليمية تتناسب مع خصائص واحتياجات هذه المرحلة العمرية .

١٢- لا يجوز استخدام الألعاب الميكانيكية بالرياض حماية للأطفال من المضار .

١٣- لا يجوز إجبار الأطفال على الكتابة والاكتفاء ببطاقات إعداد الطفل للكتابة كما لا يجوز إعطاؤهم واجبات منزلية أو عقد امتحانات و إعطاء درجات عنها للأطفال .

الاشتراكات ومقابل الخدمة بالروضة :

تقرر (م ١٣١) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ أنه يتم تحصيل الاشتراكات ومقابل الخدمات الإضافية والتأمينات من أطفال الرياض التابعة أو الملحقة بالمدارس الرسمية بنفس المبالغ المقررة على تلاميذ الصف الأول الابتدائي، وفضلا عن ذلك يجوز تحصيل مقابل للخدمات الإضافية الأخرى التالية التى تؤدى للأطفال بالروضة : نشاط عام ، تنظيم التعليم ، تغذية . وذلك حسب القواعد المالية المنظمة التى يحددها مدير مديرية التربية والتعليم على ضوء الظروف الاجتماعية لكل محافظة وأطفال كل روضة ونوع الخدمات التى تقدمها الروضة ، وذلك لاختلاف المحافظات حسب ظروفها الاجتماعية والاقتصادية ،واختلاف المحافظات الحضرية عن الريفية ومستواها الاقتصادي .

وتلتزم المديرية أو الإدارة التعليمية بالإنفاق على رياض الأطفال التابعة لها ، شأنها فى ذلك شأن المدارس الابتدائية الملحقة بها هذه الرياض .

ويخصص لكل روضة سلفة مستديمة لمواجهة الصرف على الأمور الطارئة أو الأمور العاجلة .

وتـــوجه حـــصيلة مقابل النشاط العام لتقديم خدمـــات إضـــافية فى مجـــالات الأنشطة التربوية و إصلاح وتعويض الأدوات والأجهزة اللازمة لكل نشاط . وتوجه حصيلة مقابل تنظيم التعليم (الرعاية) بالرياض لأوجه الصرف التالية :

أ- المكافآت التشجيعية للعاملين بالروضة ويصدر بها قرار من مدير مديرية التربية والتعليم بحيث لا تزيد عن ٥٠% من جملة حصيلة هذا المقابل النقدى .

ب- المستلزمات التعليمية الإضافية اللازمة للروضة .

ج- التجهيزات الإضافية اللازمة للروضة .

د- المطبوعات الإضافية اللازمة للروضة .

ومـــن الجديـــر بالذكر أن أوجه الصرف السابقة تزيد من كفاءة الروضة فى تقديم سبل الرعاية التربوية للأطفال بها .

ثالثاً : تصور مقترح للارتقاء بالرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة:

مـــن المسلم به أنه قد تزايد الاهتمام بالطفل في السنوات الأخيرة ، وتعددت أوجه الرعاية المقدمة له في مجالات مختلفة اجتماعية وصحية وتربوية وتعليمية وثقافية وغيرها . وانطلاقا من مؤتمر التعليم للجميع Education for all (جومتين ١٩٩٠) الذى استهدف و أكد علي الرعاية المبكرة للطفل ونمائه يكون توفير تلك الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة أمرا ضروريا لـــنماء أطفال هذه المرحلة . لذا تبذل الجهود الكثيرة في تنمية مرحلة الطفولة المبكرة ورعايتها . ورغـــم هـــذه الجهـــود المـــبذولة يكـــون الاعتـــراف بأنها لا تزال غير كافية لتحقيق الرعاية المطلوبة للأطفال .

وتشير الأدبيات التربوية لمرحلة الطفولة المبكرة إلي أهمية تلك المرحلة من حياة الإنسان وإلـــي ضرورة توفير مؤسسات رياض الأطفال ذات الجودة العالية لتحقيق الأهداف التربوية في تلـــك المـــرحلة الذهبـــية من عمر الطفل ، ومن ثم يكون التساؤل قائما كيف يمكن تحقيق جودة الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة (٤-٦ سنوات) والارتقاء بهذه الرعاية ، حتى تكون من أجل تميز الطفل ، ويصبح هذا التميز لجميع الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة .

لذا يسعي الباحث إلى وضع تصور مقترح لتحقيق ذلك ، وتقوم فكرته علي أساس التقاء مجموعة من العوامل المختلفة والمتعددة ، تدور في فلك بؤرة التصور ومركزه .

ويـــصوغ الباحث هذه الفكرة صياغة هندسية برسم دائرة كبرى تمثل السياق الاجتماعي الذى توجد فيه مؤسسات رياض الأطفال ، وعلي محيط هذه الدائرة توجد مجموعة من العوامل المخـــتلفة تمثل أبعاد ومحاور التصور التى تكون فاعلة ومؤثرة في مؤسسات الرياض . ويكون مركز هذه الدائرة هو محل اهتمام التصور ويتمثل في دائرة صغري تمثل روضة الأطفال التى تتأثر بكل الأبعاد التى تقع علي المحيط الخارجي وتحدث فعل الارتقاء بهذه المؤسسات . وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

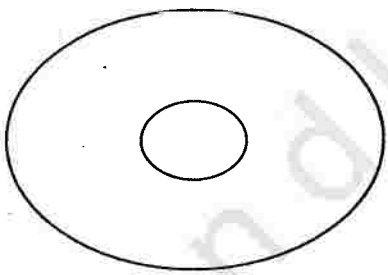

١ – إعادة هيكلة بنية نظام التعليم في مصر .
٢ – المشاركة المجتمعية .
٣ – إنشاء صندوق لدعم رياض الأطفال .
٤ –إنشاء قواعد بيانات ومعلومات .
٥ –إنشاء قسم لبحوث رياض الأطفال .
٦ – تعميم الرياض وتوفير الأبنية المناسبة .
٧ – التجهيزات والوسائل التكنولوجية .
٨ – زيادة معدلات القيد والالتحاق .
نننننن
١٠ – معلمات الرياض .

عناصر التصور :

١- إعادة هيكلة بنية نظام التعليم في مصر :

يـــوجب الفهـــم الجيد لأهمية السنوات المبكرة من حياة طفل ما قبل المدرسة خاصة في العامـــين الـــرابع والخـــامس ضـــم الرعاية التربوية لهذا الطفل إلى مرحلة التعليم الأساسي ، فهـــناك إجمـــاع متـــزايد علي التلازم بين رعاية الطفل وتعليمه ، لأنه لا يمكن رعاية الأطفال جـــيدا دون تعلـــيـــمهم ، كما أنه لا يمكن تعليمهم جيدا ما لم تقدم لهم الرعاية الجيدة (٧ : ٧١)

لـــذلك فـــإن ريـــاض الأطفـــال في الولايات المتحدة الأمريكية تكون ضمن المدرسة الابتدائية Elementary school ويسبق المدرسة الابتـــدائية عام واحد في رياض الأطفال (١٨: ١٤٠).

وعلـــي ضـــوء ما أوصى به المؤتمر القومي لتطوير مناهج التعليم الابتدائي ١٩٩٣ فى مـــصر مـــن حيث تطوير بنية الحلقة الأولي من التعليم الأساسي بالعمل علي أن تصبح رياض الأطفال بعاميها الرابع والخامس من عمر الطفل جزءً من التعليم الأساسي الإلزامي (٢ : ٧٦)، لذا يقتضي العمل علي تغيير بنية النظام التعليمي في مصر وإيجاد هيكلة جديدة له ، وذلك باتخاذ الإجـــراءات اللازمة لضم العامين الرابع والخامس من عمر الطفل إلي النظام التعليمي الرسمي ويصبح جزءً لا يتجزأ منه ، لرعاية طفل ما قبل المدرسة الرعاية التربوية اللازمة والضرورية، ويـــصبح النظر إلى هذين العامين علي أنهما عامان ذهبيان تربويا ، وكنز تربوي مكنون . كما يقتـــضي العمـــل أيضا علي إجراء التعديل التشريعي المطلوب للقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعليم وتعديلاته ، وبهذا التعديل التشريعي تصبح رياض الأطفال جزءً من نظام التعليم الأساسي الإلزامي في مصر . ومن الجدير بالذكر أن التحاق الأطفال برياض الأطفال في ألمانـــيا الاتحاديـــة يكون إلزاميا (١٨ : ٣٣٣) كما أن التعليم قبل الابتدائي في فرنسا يعد جزءً أساســـيا من نظام التعليم وبصفة خاصة ما بين الرابعة والخامسة من عمر الطفل ، وتصل نسبة التحاق الأطفال إلى ١٠٠% وتشرف وزارة التربية والتعليم في فرنسا علي مدارس ما قبل التعليم الابتدائـــي إشـــرافا مباشرا وتهتم بتحقيق العناية بالطفل الفرنسي ورعايته رعاية كاملة من خلال إشراف خاص علي هذه المدارس (١٨ : ١٩٦) .

٢- المشاركة المجتمعية:

إن إعـــادة هيكلة نظام التعليم في مصر وإجراء التعديلات التشريعية اللازمة لا يحقق في حـــد ذاتـــه الطموحات التربوية في الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ، لأن هذه التعديلات التـــشريعية لا تخـــرج عـــن كونها مجرد نصوص في متن القانون تعبر عن آمال وطموحات تـــربوية، أمـــا الذى يحولها من حالة النص والأمل إلي حالة الفعل والعمل هو الدعم والمساندة المجتمعـــية ، فحـــق طفل أو أطفال ما قبل المدرسة في الرعاية التربوية أو حقهم في الروضة

واجـــب يقـــع علـــي عاتق المجتمع كله في تحويل هذا الحق المدون في متن القانون إلى حقيقة ملموسة فى الواقع .

ويكـــون مـــن الواجب هنا الإقرار بالجهود الفردية والأهلية المبـــذولة في مجال رياض الأطفال ، وأن هذه الجهود رغم أهميتها لم تكن كافية وحدها لدعم ومساندة الرعاية التربوية لطفل مـــا قبل المدرسة ، بل لا بد من تضافر كافة الجهود الفردية والأهلية والجمعيات غير الحكومية التـــى تستطيع أن تؤدي خدمات في غاية الأهمية في مجالات تنمية الطفولة المبكرة ، ولابد من التنـــسيق بين هذه الجهود حتي تصبـــح قوة في هذا المجال . لأنه مع عظم الغايات والطموحات فـــي تـــربية طفـــل ما قبل المدرسة ورعايته ، تعجز الأموال المخصصة لرياض الأطفال في المـــوازنة العامـــة عـــن تحقيق تلك الغايات والطموحات المستقبلية ، ومن ثم تصبح المشاركة المجتمعية ضرورة قومية ملحة لدلالتها الاجتماعية علي تماسك النسيج الاجتماعي ووحدة الهدف في مساندة ودعم الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة .

والمـــشاركة أو المـــساندة المجتمعية المأمولة " ليست شعارا تربويا ولا شعارا مجتمعيا ، و إنما يجب أن يتحول إلى واقع " (١١ : ١٥) ملموس ومحسوس في مشاركة مجتمعية فاعلة وحقيقـــية مـــن جانب مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية ورجال الأعمال وقطاعات الإنتاج في المجتمعات المحلية والموسرين من أفراد المجتمع ، وغير ذلك ، والعمل مع كل ذلك كـــشريك لتحقـــيق الأهـــداف المـــرجوة من رياض الأطفال ، لأن فكرة المساندة أو المشاركة المجتمعـــية أصـــبحت فكـــرة أساسية في التخطيط التعليمي والتربوي ، لأنها " تستطيع أن تمدنا بالطاقـــة المضافة ... ونستطيع من خلالها أن نجتاز الفترة الحالية وأن نقضى علي الفجوة بين المـــوارد المـــتاحة والطمـــوحات الهائلة التى يجب أن نحققها (١١ : ١٥) في مجال الرعاية التـــربوية لطفل ما قبل المدرسة ، لأنه لا يمكن تحقيق تلك الرعاية التربوية لجميع الأطفال من ٤-٦ ســـنوات ، وتعميمها في كل البيئات والأماكن علي مستوى الدولة في ظل الموارد المالية الحكومـــية الحالـــية . ففى بريطانيا والصين " توفر الدولة المستوى الأدنى من الدعم لمؤسسات ريـــاض الأطفال في حين يتحمل أولياء الأمور الجزء الأكبر من التمويل ، وقد يشترك في هذا التمويل جهات خاصة أو هيئات مجتمعية " (٢٩ : ٢).

ولكل ما سبق يصبح من الضروري العمل علي تنمية الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة المجتمعية لمساندة ودعم مرحلة رياض الأطفال . وكذلك لابد من تعميق مفهوم الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ، وهذه مسئولية مجتمعية يقوم بها المجتمع بمؤسساته و أنظمته المختلفة الحكومية والمدنية . وإذا كان الباحث يؤكد علي المشاركة المجتمعية وضرورتها الملحة في دعم ومساندة الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ، فإنه يؤكد أيضا علي ضرورة قيام الدولة بتنفيذ التزامها ومسئولياتها عن تلك الرعاية كواجب فرضه عليها دستور ١٩٧١ في مادته العاشرة " تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة وترعى النشء .. وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم " ، وأكده أيضا ق . رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل .

٣- إنشاء صندوق لدعم رياض الأطفال :

يرتبط هذا العنصر ارتباطا عضويا بالعنصر السابق عليه ، حيث يؤكد واقع مؤسسات رياض الأطفال أن غالبية هذه المؤسسات ، خاصة الأهلية منها ، ينطبق عليها مفهوم الإيواء أكثر من مفهوم الرياض ، ويرجع السبب في ذلك إلي القصور النوعي بالرياض ونقص التجهيزات وقلة الإمكانات فيها ، ومن ثم يتطلب هذا الواقع تدعيم تلك المؤسسات بزيادة إمكاناتها المادية وتجهيزاتها لزيادة كفاءتها وتحقيق أهدافها . ورغم الاهتمام بتخصيص جزء من الموازنة العامة للدولة وخطط التنمية الشاملة وبرامجها لرعاية طفل ما قبل المدرسة من خلال مؤسسات الرياض ، إلا أن هذه المخصصات المالية غير كافية لتحقيق المأمول من رياض الأطفال .

لذا يكون إنشاء صندوق لدعم رياض الأطفال أمرا ضروريا علي مستوي المحافظات والمراكز الإدارية والمحليات ، وتمول هذه الصناديق عن طريق مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية وجمعيات الإنتاج ورجال الأعمال ، وأن يكون للمحليات دور فعال في المساندة المجتمعية في ذلك . لأن الإنفاق وزيادة الإنفاق علي الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة من خلال رياض الأطفال أمر لا يحوطه أي شك ، لأن هذا الإنفاق ليس استهلاكا ، ولكنه في الحقيقة نوع من استثمار المستقبل في أطفال الرياض وهذا النوع من الاستثمار هو " استثمار أمثل في عصر يقوم فيه الاقتصاد علي المعرفة ، ولقد بينت الدراسات ... أن توفير

الـــرعاية للأطفـــال فـــي مرحلة الطفولة المبكرة له فوائد كثيرة ، وأن عائد تقديم برامج رعاية الأطفال في السنوات الأولى من العمر تعادل أضعاف تكلفة تلك البرامج " (١٠ : ١٦٧)

٤- **إنشاء قواعد بيانات ومعلومات عن أطفال ما قبل المدرسة** :

أصبحت قواعد البيانات والمعلومات التربوية أحد المقومات الأساسية لزيادة فعالية الإدارة التربوية ، وترشيد عملية صنع السياسات التربوية والتعليمية . ومتابعة خطط التجديد والإصلاح التـــربوي ، فـــضلا عن تقديم خدمات معلوماتية للمعنيين والمسئولين . لذا يكون الاهتمام بإنشاء قـــواعد البـــيانات والمعلومات عن أطفال ما قبل المدرسة علي المستوى العام للدولة ، ومستوى المحافظـــة ، والمدينة والحي والقرية وهو أمر ضرورى وبالغ الأهمية ، وأن تكون هذه البيانات أمـــام المعنيـــين بالسيـــاسة والتخطيط ومتخذي القرار التربوي ، حتي يكون القرار رشيـــدا في هـــذه المـــرحلة المهمة من حيـــــاة الإنسان . وتقسم هذه القواعد البيانية (الكمية والكيفية) إلى محاور هي :

١- **الأطفـــال** : يتضمن هذا المحور إحصاءات مختلفة وحديثة عن عمر الأطفال ، وعددهم وبيانات صحية عن الطفل ، وبيانات اقتصادية واجتماعية عن أسرته وغيرها .

٢- **مؤســـسات الـــرياض** : وتتضمن إحصاءات مختلفة عن هذه المؤسسات من حيث حالة المبنـــي والمساحة أو السعة وعدد الأطفال بها وعدد القاعات وكثافة الأطفال ، والإضاءة والـــتهوية ، والأفنـــية والإمكانات المختلفة ، والأجهزة بالروضة ، ونوع البيئة (ريف / حضر) وعدد المعلمات بها ، والإدارة التعليمية ، المحافظة ، وغيرها .

٣- **المعلمات** : إحصاءات مختلفة عن المؤهل ، خبرة المعلمات ، تدريبهن وغيرها.

٤- **الأنـــشطة التـــربوية** : بيانات عن أنواع الأنشطة التربوية التى يمارسها الأطفال في كل روضة والأدوات والتجهيزات اللازمة .

ومـــن الجديـــــر بالذكر أنه ينبـــغي الاستفادة من قواعـــد البيانات والمعلومات بالدول الأخـــرى (عـــربيـــة وأجنبـــية) للاستفادة من خبراتها وتجاربها في مجال تربية طفل ما قبل المدرسة ، وتبادل الخبرة في هذا المجال .

كما تجدر الإشارة إلى أن نظم المعلومات وقواعد البيانات تساعد في دعم ومساندة إدارة رياض الأطفال من حيث تسجيل الأطفال الجدد ، وحفظ سجلات الأطفال حيث يكون لكل طفل سجل خاص لمستواه الاقتصادي والاجتماعي ... ومستوي تعليم الوالدين وعملهما ، وعدد أفراد أسرة الطفل ، والإمكانات المنزلية ، كما يتم تسجيل ملاحظات المعلمة علي ذكائه الفطري ومدي مشاركته في الأنشطة التربوية بالروضة ونموه ومدي اندماجه مع الأطفال . وملاحظات إدارة الروضة عن كل طفل من حيث نموه في المجالات المختلفة البدنية والعقلية والاجتماعية والصحية والوجدانية ، وغيرها .

٥- إنشاء قسم لبحوث رياض الأطفال :

يتم إنشاء هذا القسم بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ويقوم هذا القسم علي إجراء البحوث المختلفة في مجال الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة (٤-٦ سنوات) . ويتم دعم ومساندة هذه البحوث ماديا وتحفيز الباحثين في هذا المجال. كما يتم وضع الخطة البحثية لهذا القسم بالاشتراك مع المجلس القومي للطفولة والأمومة ، والإدارة العامة للطفولة بجامعة الدول العربية .

٦- تعميم الرياض وتوفير الأبنية المناسبة :

يتبين من خلال المرجعيات المختلفة السابقة الاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة من حياة الإنسان " وتقوم استراتيجية وزارة التربية والتعليم علي التوسع في رياض الأطفال الحكومية " (٢٥ : ٨١) لذا يتحتم بالضرورة العمل علي تعميم رياض الأطفال بعد أن تصبح إلزامية لكل الأطفال (٤-٦سنوات) وفي كافة البيئات، وذلك بعد إعادة هيكلة النظام التعليمي في مصر وإجراء التعديل التشريعى اللازم .

ولتعميم رياض الأطفال وتحويل هذا الحق الدستورى والقانونى إلى حقيقة يكون من الضرورى توفير الأبنية المناسبة لرياض الأطفال من حيث عدد القاعات والأثاث والإضاءة والتهوية والنظافة والأفنية والملاعب ، والأنشطة ووسائل الترفيه . وأن يراعي في تصميم مبني الروضة تركيب الشبكات الكهربائية اللازمة لتوصيل أجهزة الكمبيوتر بالقاعات .

ومـــن الجدير بالذكر أن تكون كثافة القاعة قليلة من الأطفال ، لأن الكثافة العالية بالقاعة تضر بصحة الأطفال ونموهم ، وتقلل من الرعاية التربوية لهم ، وتعوق حركتهم وأنشطتهم .

٧- التجهيزات والوسائل التكنولوجية :

يـــؤدى توفيـــر التجهيزات والوسائل التكنولوجية المختلفة إلى إثراء بيئة الروضة ، وأن يراعـــي في هذه التجهيزات والـــوسائل " خصـــائص مرحلة الطفولة المبكرة في النمو السريع والحـــساسية البالغة للعوامل البيئية ... التى تؤثر علي نمو (الطفل) تأثيراً بالغا ، فالبيئة تؤثر فيه بـــشكل كبيـــر ، لذا فإن إثراء البيئة التى يوجد فيها الطفل تكون ذات أثر بالغ في عملية التنشئة " (١٠ : ١٦٩) للأطفال ، فالبيئة مربية .

ومـــن ثـــم يصبح من الضروري العمل علي إمداد مؤسسات رياض الأطفال بالوسائل التكنولوجـــية المخـــتلفة ومـــنها الألعـــاب الإليـــكترونية حيث تؤدي إلى " استثـــارات عقليـــة مـــتعددة، وسوف يـــؤدي ذلك إلى تحقيق بعض الأطفال لمستويات من النضج العقلي أسرع من نـــضجهم العمري " (٢٥ : ١٤٧) وبذلك تؤدي هذه الألعاب الإلكترونية لتنمية طاقات الأطفال وقدراتهم الإبداعية . ويؤدى دعم قدرة الأطفال علي استخدام هذه التكنولوجيا إلى أن تصبح بيئة الرياض بيئة ثرية بالمثيرات التى تكسب الأطفال خبرات مضافة تزيد من قدراتهم وتنميتهم .

وبيـــئة الروضـــة الثرية بالتجهيزات والوسائل التكنولوجية تنمي في الأطفال القدرة علي الـــتعامل مـــع الوســـائل التكنولوجية بالروضة ، مما يســـاعد علي ممارسة الطفل لهذه الوسائل المـــتاحة بالروضـــة واستخدامها ، ويكتسب أطفال الروضة المهارات التكنولوجية البسيطة مثل التشغيل / الإيقاف ، استعراض بعض الألعاب c- games ، كما يمارس الطفل بالروضة مهارة التعاون مع أقرانه في تشغيل الجهاز واختيار لعبة معينة والبحث عنها و ممارستها مع أقرانه .

وتوفيـــر التجهيـــزات المخـــتلفة والوسائل التكنولوجية من كمبيوتر وغيرها بمؤسسات الـــرياض واستخدام الأطفال لها يعد مؤشرا علي تحسين الجودة النوعية للرياض ، إذ من الجدير بالذكـــر أنه في الصين " تختلف مسميات رياض الأطفال تبعا لجودة البيئة و الموارد والتربية في

الـــرياض ، حـــيث تـــسمي رياض الأطفال ذات المستوي العالي " برياض الأطفال النموذجية Model Kindergartens في حين تسمي رياض الأطفال ذات المستوى الأقل جودة " برياض الأطفال العادية Normal Kindergartens" (٢٦ : ٢) .

٨- زيادة معدلات القيد والالتحاق بالرياض :

تعمـــل الدولة بمساندة القطاع الخاص والجمعيـــات غير الحكومية علي توسيـــع قاعـــدة استيعاب الأطفال في عمر ٤-٦ سنوات برياض الأطفال ، حيث كان عدد الأطفال الملتحقين في العـــــام الدراســـي ٩٠/٨٩ (١٧٧٧٤٠ طفـــلا) بينما أصبح عدد الأطفال الملتحقين في العام الدراســـي ٩٨/٩٧ (٣١٦٨٠١ طفـــلا) . ويتـــضح الفارق بزيادة قدرها (١٣٩٠٦١ طفلا) وبلغـــت النسبة المئوية للزيادة ٧٨% . (٢٤ : ٩) ويعتبر هذا مؤشرا مهما علي زيادة معدلات قـــيد والـــتحاق الأطفـــال بالرياض ، نتيجة لزيادة الطلب الاجتماعي علي هذه الخدمة التربوية للأطفال وزيادة الوعي التربوي للآبـــــاء .

ولقد بلغت نسب القيـــد والالتحـــاق بريـــاض الأطفال في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلـــى ٨٥% . (٢٥ : ٨١) وارتفـــاع هـــذه النـــسبة يـــؤكد تـــزايد معدلات القيد والالتحاق برياض الأطفال .

ومـــن الجدير بالذكر أن وزارة التربية والتعليم تعمل علي " التدرج في استيعاب الأطفال مـــن ســـن ٤ ســـنوات فـــي رياض الأطفـــال بحيث يتم الاستيعاب الكامل في عام ٢٠١٧ " (٢٥ : ٨١) للأطفال في عمر ٤-٦ سنوات .

ورغـــم كل هذه الجهود وتلك الطموحات من جانب الدولة ، إلا أن الباحث يرى أنه لابد مـــن تكاتـــف الجهـــود واتخـــاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال في الـــشريحة العمرية ٤-٦ سنوات وتحقيقه علي وجه الاستعجال لأهميته التربوية ، ولأهمية تلك المرحلة العمرية والحرجة في حياة الطفل وتنميته .

٩- الاهتمام بالأنشطة التربوية :

انطلاقا من أن الطفولة المبكرة هى بوابة المستقبل و ركيزة أساسية لبناء التنمية البشرية ، مما يستوجب توفير الرعاية التربوية للطفل بهدف تنميته تنمية شاملة ومتكاملة في كافة الجوانب العقلـية والبدنية والحركية والوجدانية والاجتماعية والخلقية والروحية فالنمو المتناسق عند جون بستالوزي هو هدف تربية الطفل (١٧ : ١٤٦). ويتم تحقيق تلك التنمية الشاملة والمتكاملة للطفل مـن خلال الأنشطة التربوية المختلفة . فممارسة الأنشطة المختلفة في رياض الأطفال ركن من أركان الرعاية التربوية لأطفال ما قبل المدرسة ، لتنمية استعداد الأطفال وقدراتهم المختلفة .

لـذا يكـون علي واضعي البرامج التربوية لرياض الأطفال الاهتمـام بمواهب الأطفال ومـيولهم . فالأطفـال نشطون بطبيعتهم ولابد من إفساح المجال لهم حتي يتمكنوا من ممارسة الأنـشطة المختلفة الضرورية لنموهم نموا سليما ومتكاملا . كما يكون علي واضعي البرامج أن يدركوا أنه من الممكن تحقيق التربية الشاملة بالرياض عن طريق ممارسة الأطفال لمجموعة من الأنشطة التربوية بشرط أن تكون معلمة الروضة واسعة الأفق بعيدة النظر وغير محدودة الفكر. لأن مـرحلة رياض الأطفال ليست مرحلة تزويد الطفل بالمعلومات والمعارف المختلفة ، وإنما هى مرحلة تنمية حواس الطفل وحب الاستطلاع و الاستكشاف ، والتعامل مع الأشياء والأقران، من خلال اللعب والنشاط واكتساب الخبرات وتنمية قدراته العقلية من خلال فك وتركيب الأشياء وتنمـية خـياله عـن طريق القصص والحكايات . " فاللعب وسيلة أساسية للتربية في الطفولة المبكـرة.. ومن المبادئ الأساسية في الأيديولوجيا التى تحكم التربية في مرحلة الطفولة المبكرة قيمة المنهج المتمركز حول اللعب والقائم علي أن هناك اعتقادا راسخا بوجود علاقة مباشرة بين اللعب والتربية ، وأن اللعب ضروري للنمو المعرفي والنفسي للطفل (٢٨ : ١١ ، ١٢) .

واللعـب هـو النشاط الأول عند الأطفال ومن خلاله يمارسون كافة أنشطتهم المختلفة ، فاللعب نشاط تلقائي عند الطفل ، وبهذا الصدد " لاحظ فروبل أن الأطفال المحبين للعب يتميزون بالـذكاء والقـدرة علي الدراسة والقابلية للتعلم " (١٧ : ١٥٦) فاللعب له دور تربوي مهم في تربية طفل ما قبل المدرسة ، ولقد بيّن فروبل " أن اللعب له مهمة اجتماعية حيث يساعد الأطفال

علـــي الـــتعامل مع أقرانهم ويكسبهم التعاون ، ويُكوِّن لديهم علاقات إنسانية سليمة ، كما لاحظ فـــروبل أن الإيقـــاع وتأدية الحركات الرياضية بمصاحبة الموسيقى أمر محبب لجميع الأطفال (١٧ : ١٥٦) ومـــن ثم يتمثل الأساس التربوي لرعاية طفل ما قبل المدرسة في اللعب والغناء والأدوات والآلات الموســـيقية اللازمة . " ومن خلال الموسيقي والرقص والمسرحيات واللعب تظهر قدرة الأطفال علي استخدام تخيلهم " (٢٦ : ١٣٨) ومن الجدير بالذكر أنه في اليابان يتم تحقيق جميع أهداف الرياض من خلال اللعب والأنشطة الأخرى (١٦ : ١٢٥) ومن هنا تأتي أهمـــية إتاحة الفرصة للطفل في أن ينمو ويتعلم من خلال اللعب والأنشطة ، ويكتسب الخبرات المباشرة . وبهذا تتجلى أهمية الاهتمام بالمناشط التربوية رياضية وفنية وموسيقية ومسرحية في تربية طفل ما قبل المدرسة . لذا يكون من الضروري أن تشتمل برامج الأطفال علي خبرات في اللعب " ولقد أثبتت الدراسات التى تناولت التربية في مرحلة الطفولة المبكرة أن هناك علاقة قوية بـــين لعب الأطفال وإبداعهم في الحياة فكلما زادت فرص لعب الأطفال كلما زادت قدرتهم علي الإبـــــداع ، فالأطفـــال يحتاجون إلى فرص لكي يلعبـــوا مع بعضهم البعض (لعب جماعي) ويلعبوا بصورة فردية أيضا " (٢٦ : ١٤٦) .

ويـــرى الباحث أنه للارتقاء بالرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة من خلال الأنشطة التـــربوية أن تهـــتم الرياض بالزيارات التربوية والرحلات إلى المتاحف والمعارض حيث تقوم فلـــسفتها التربوية علي مبادئ هي: المس Touch واسمع Hear وشاهد See وتعلم Learn ، وكذلك الزيارات التربوية للحدائق والمتنزهات ، ويتم توظيف هذه المصادر لخدمة أطفال ما قبل المدرســـة بأســـلوب شـــيق محبب للأطفال حيث يؤدي ذلك إلى " تنمية التخيل لدي الأطفال ، وقـــدرتهم علـــي الاتصال والتعبير عن أفكارهم ومشاعرهم بطرق إبداعية ، وسوف يستكشفون الـــصوت واللون والشكل والمساحة ، ويستجيبون بطرق مختلفة لما يرونه ويسمعونه ويلمسونه ويحسون به " (٢٦ : ١٣٨) .

وفضلا عما سبق يري الباحث أن يكون مكون المستقبل ركنا محوريا وأساسيا في أنشطة رياض الأطفال ، لذا لابد من أن يتوفر بالرياض أنشطة تكنولوجية ، وتكون للتجربة اليابانية في

تـــربية الأطفـــال المثل في ذلك حيث توفر اليابان لعبا تكنولوجية لأطفالها تنمي فيهم الرغبة في الإبداع وتزيل حاجز الرهبة من التكنولوجيا، كما تساعد علي تنمية حواس الطفل وإكسابه القدرة علـــي التفكيـــر الـــسليم ، واســـتخدام الحـــواس يؤدي إلى النمو العقلي للطفل ، وترى هالويل Haliwell ١٩٩٣ " أن الحاجة إلى الإبداع تمثل الآن مهارة حياتية أساسية وضرورية أكثر من قـــبل " (٢٦ : ١٣٥) وبـــذلك تـــساعد الأنشطة المختلفة علي النمو العقلي والاجتماعي والبدني واكتـــساب الـــثقة بالنفس ، وتكون الشعور لدي الطفل بأنه مقبول اجتماعيا من أقرانه ، وتتضح أهميتها وضرورتها في روضة الأطفال و فى المدارس فيما بعد .

١٠ - معلمات الرياض :

يعد هذا المحور من الأهمية بمكان في التصور لتفعيل المحاور والأبعاد السابقة للارتقاء بالـــرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة . لأن معلمة الروضة هي (مايسترو) الرعاية التربوية للأطفـــال فـــي رياض الأطفال . لذا يكون قد أصبح من الضروري الاهتمام بمعلمات رياض الأطفال إعدادا وتكوينا قبل الخدمة وتدريبا وتنمية مهنية ورعاية أثناء الخدمة .

وفي سبيل الاهتمام بمعلمات الرياض و إعدادهن إعدادا جامعيا متخصصا تم إنشاء كليات ريـــاض الأطفـــال ، وشعب الطفولة بكليات التربية ، كما تم إرسال البعثـــات التدريبية لمعلمات الرياض إلى دول متقدمة .

وفـــضلا على ذلك يكون من الضروري تدريب معلمات الرياض علي استخدام الوسائل والتقنيات التكنولوجية وتوظيفها في العملية التربوية بالرياض .

وعلـــي ذلـــك تستطيع المعلمة المعدة والمدربة تدريبا جيدا توجيه الأطفال علي مشاركة بعضهم بعضا في ألعابهم ، وفي ضبط انفعالاتهم ، وتحمل المسئولية وتدريب الأطفال علي تبادل الأدوار علي أن يكونوا قادة أحيانا ومقودين أحيانا أخرى .

ومن الضروري استخدام المعلمات بالرياض " لأساليب تربوية مبتكرة تخاطب كل أنواع الـــذكاء ، وكـــل حـــواس الطفل وعواطفه بالصورة والإشارة ، بالأغنية والعبارة، بالموسيـــقي

والرياضـــة ، بالإثارة والحماس ، بالتشجيع والرعاية ، بالمسرح والأنشطة ... وأن تستغل كل مصادر المعرفة من كتاب وكمبيوتر وآلة موسيقية " (١٠ : ١٧٠) وغيرها .

كمـــا يكـــون من الضروري استخدام المعلمات لأسلوب في التربية يخاطب كل حواس الطفل ويثير حماسهم ، وينمي مواهبهم ومهاراتهم المختلفة ، وذلك بتشجيعهن الطفل علي الجري واللعـــب لتنمـــية قدراته الحركية والعقلية ، والتحدث مع الطفل لفترات زمنية طويلة لتنمية ذكائه اللغوي وقدرته علي التحدث مع الآخرين . فالمعلمة المعدة والمدربة جيدا تعرف أهمية ذلك كله وأثـــره الجـــيد فـــي تـــربية الأطفـــال . كمـــا تستطيع اكتشاف ميولهم ورغباتهم وتنمية هذه الميول والرغبات .

ومـــن الـــضروري أيضا استخـــدام معلمات الرياض للأنشطة التكنولوجية التى تناسب المـــستوى العقلـــي للطفل ، للوصول بقدراته ومواهبه إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه ، لتنمية قدرات الاستكشاف والإبداع لدي الأطفال .

ويوجـــز الباحث عرض هـــذا التصور بأبعاده ومحاوره المختلفة في جانب الكم المتمثل فـــي التوسع في الأبنية وزيادة معدلات القيد و الالتحاق وغيرها ، وجانب الكيف المتمثل في كل مؤشـــرات الجـــودة النوعية في مؤسسات رياض الأطفال من توفير بيئة تربوية ثرية بالمثيرات التـــربوية ، وأنشطة تربوية مربية وهادفة ، وكثافة قليلة داخل قاعات الرياض ، وبرامج تربوية جـــيدة ، وتوفيـــر المعـــدات والتجهيزات والوسائل التكنولوجية ومعلمة معدة إعدادا متخصصا ومدربـــة تدريبا جيدا . ويمثل هذان الجانبان جانب الكم وجانب الكيف في التصور وجهين لعملة واحدة هي الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة .

رابعا : نتائج البحث :

حـــيث إن هـــذا البحث محاولة علمية – متواضعة – لمعرفة موقف المشرع من قضايا الـــرعاية التـــربوية لطفل ما قبل المدرسة ، فالمشرع يحس بأحاسيس المجتمع وممثل لنبضه ، ومهموم بهمومه وقضاياه ومنها القضايا التربوية والتعليمية ، والتى منها قضية الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ، لذا تأتي أهمية النتائج التى يمكن عرضها علي الوجه التالي :

١- تـوجد مـرجعيات مختلفة دولية ، سياسية وطنية ، دستورية ، قانونية ، لائحية للرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في مصر .

٢- أصبحت قضية الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة ذات بعد سياسي في مجتمعنا منذ اهتمام القيادة السياسية بها .

٣- تكشف النتائج عن الوعي التام من جانب المشرع واستارته وموقفه الإيجابي من قضايا الـرعاية التـربوية لطفـل ما قبل المدرسة ، من حيث مفهوم رياض الأطفال ، معني الروضة ، أهدافها ، تبعيتها والإشراف عليها أثناء مناقشة مشروع القانون ، وما قدمه من اقتراحات برلمانية وإزالة اللبس والغموض في نصوص مشروع القانون .

٤- تكشف النتائج عن موقف الحكومة وتعقيبها على مناقشات الأعضاء واقتراحاتهم، وتمثل ذلـك في توضيح الحكومة لنصوص مشروع القانون ، وفي تقديمها لاقتراحات ، تطابق أحـيانا اقتراحات الأعضاء ، مما يؤكد موافقة الحكومة على اقتراحات الأعضاء ، كما يؤكد ديمقراطية العملية التشريعية إبان مناقشة مشروع قانون الطفل .

٥- يـتأكد الوعي التام من جانب المشرع واستارته عندما راعي مبدأ المرونة في التشريع ، حـيث ضَمَّن قانون الطفل الأحكام والقواعد العامة والأمور الكلية وأحال الأمور الجزئية والتفاصيل إلى اللائحة التنفيذية .

٦- حـدد المشرع مفهوم رياض الأطفال بأنها نظام تربوى يحقق التنمية الشاملة لأطفال ما قبل حلقة التعليم الابتدائي ويهيئهم للالتحاق بها .

٧- حـدد المشرع معني الروضة بأنها كل مؤسسة تربوية للأطفال قائمة بذاتها وكل فصل أو فـصول ملحقة بمدرسة رسمية ، وكل دار تقبل الأطفال بعد سن الرابعة، وأنها تقوم علي الأهداف المنصوص عليها قانونا .

٨- حدد المشرع أهداف الرياض في مساعدة أطفال ما قبل سن المدرسة علي تحقيق التنمية الـشاملة والمـتكاملة لكـل طفـل في المجالات العقلية والبدنية والحـركية والوجدانية والاجتماعية والخلقية والدينية . وتهيئة الأطفال ومساعدتهم علي الالتحاق بالمدرسة .

٩- تبني المشرع في الرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة مبدأ التكامل والشمول في تنمية شخصية الطفل في شتي جوانبها .

١٠- فصل المشرع بين رياض الأطفال ودور الحضانة ، وجعل رياض الأطفال تابعة لوزارة التربية والتعليم تنفذ خططها وبرامجها ، وتخضع لإشرافها الفني والإداري . بينما جعل دور الحضانة تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية .

١١- كشفت النتائج عن انعدام الدور التشريعي للمرأة إبان مناقشة قضايا رياض الأطفال،مما يشير إلى انعدام المشاركة البرلمانية من جانب عضوات مجلس الشعب تجاه قضايا رياض الأطفال إبان مناقشة مشروع ق . رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل .

١٢- أسفرت نتائج البحث عن تأكيد الوعي الكامل من جانب المشرع بالواقع التربوي للطفل المصري في سن ما قبل المدرسة ، ورعايته تربويا وتنميته ، وكفالة حقه في تلك الرعاية التي أصبحت من أول حقوق طفل ما قبل المدرسة دون تمييز لأي سبب ، تحت مظلة حقوق الإنسان ، كما تعد تلك الرعاية من أول واجبات الدولة لكفالتها وصيانتها من كل إهمال أو انتقاص .

١٣- أسفر البحث عن وضع تصور مقترح للارتقاء بالرعاية التربوية لطفل ما قبل المدرسة في مصر ، مشتملا علي محاور وأبعاد مختلفة .

المـــراجـــع

أولاً : المراجع العربية :

١- اجـتماع المتابعة الوزاري الخامس للدول التسع الأكثر اكتظاظا بالسكان :تقديم خدمات الطفولة المبكرة – دراسة الحالة القومية في مصر ، القاهرة ، ١٩-٢١ ديسمبر ٢٠٠٣ .

٢- الجمعية المصرية لتنمية الطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم :مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائـي – التقريـر النهائـي وتوصيات المؤتمر ، القاهرة ، ١٨-٢٠ فبراير ١٩٩٣ .

٣- المجلـس القومـي للطفـولة و الأمومة :وثيقة استراتيجية تنمية الطفولة والأمومة في مصر ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٤- ـــــــــــــــ : الطفل والمرأة في مصر – الأطلس البياني ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

٥- ـــــــــــــــ : وثـيقة إعـلان العقـد الثانـي لحماية الطفل المصري ورعايته (٢٠٠٠-٢٠١٠) .

٦- اليونـسكو ، اليونيـسف :التعليم للجميع في البلدان التسعة ذات الزيادة السكانية العالية – دراسة تحليلية ، نيودلهي – الهند ، ١٣-١٦ ديسمبر١٩٩٣ .

٧- اليونسيـــــــف : وضع الأطفال في العالم – التعليم ١٩٩٩ .

٨- جمهورية مصر العربية دستور ١٩٧١ .

٩- حـسام الـدين كامل الأهواني : المدخل إلى العلوم القانونية ، الجزء الأول – نظرية القانون ، (ب.ن) القاهرة ، ١٩٩٨ .

١٠- حسين كامل بـهاء الدين : مفترق الطرق – الأعمال الخاصة ، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

١١- حـسين كامـل بـهاء الدين : تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلى لخدمة التعليم للجميع ، كلمة سـيادته في افتتاح الملتقى التشاوري الأقليمي حول تعزيز الشراكة في المجتمع ، القاهـرة ٨-١١مـارس ٢٠٠٣مجلة التربية والتعليم –المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، العدد ٢٨ ، ربيع ٢٠٠٣ .

١٢- ديوبولدب فان دالين :مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، (ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرين) ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

١٣- علي الصاوي وآخرون : تقييم أدوار انعقاد مجلس الشعب ، التقرير السنوي الثاني لدور الانعقاد العادي الثالث للفصل التشريعي السابع جمعية تنمية الديمقراطية – برنامج المرصد البرلماني ٩٧-١٩٩٨ .

١٤- عبد المعز عبد الغفار نجم : حماية الطفولة وفقا لاتفاقات حقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الطفل ، بحث مقدم إلى مؤتمر حقوق الطفل . كلية الحقوق – جامعة الإسكندرية، ١٤-١٥ يوليو ١٩٩٨ .

١٥- غريب محمد سيد أحمد : تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٣ .

١٦- فاتقة سعيد الصالح : التعليم في دول الشرق الأقصى ، ط٢ ، وزارة التربية والتعليم بالبحرين – مركز المعلومات والتوثيق – قسم التوثيق التربوي، البحرين، ١٩٩٨.

١٧- فتحية حسن سليمان : تربية الطفل بين الماضى والحاضر ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٨- فؤاد أحمد حلمي : في التربية المقارنة ، النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨.

١٩- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٢٥ لسنة ١٩٩٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

٢٠- مجلس الشعب : الفصل التشريعي السابع- دور الانعقاد العادي الأول، مضبطة الجلسة ٢٨، ١١ مارس ١٩٩٦ .

٢١- مجلس الشعب:الأمانة العامة : المذكرة الإيضاحية لمشروع ق . الطفل (في) نشرة مجلس الشعب ، ملحق قانون الطفل ، الفصل التشريعي السابع – دور الانعقاد العادي الأول ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

٢٢- مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز . الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ، ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ .

٢٣- مني الملاخ : وثيقة الطفل ، مكتبة المحبة ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

٢٤- وزارة التـــربية والتعلـــيم ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية:التعليم للجميع في جمهورية مـــصر العربية وتقييم عام ٢٠٠٠ . تقرير مقدم إلى المنتدى الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع – داكار – السنغال ، ٢٦-٢٨ أبريل ٢٠٠٠ .

٢٥- ـــــــــــ ، ـــــــــــ :مبارك والتعليم – النقلة النوعية في المشروع القومي للتعليم . قطاع الكتب ، القاهرة . ٢٠٠٢ .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

26- Graft, A. (Spring 1999) : Creative development in the early years : some implications of policy for practice ", **the Curriculum** Journal, vol. 10, No. 1 .

27- Anning, A. (1998) :Appropriateness of effectiveness : in the early childhood curriculum in the uk : Some research evidence, **International Journal of Early years Education** , vol. . 6 , No. 3 .

28- Wood, E. (Spring 1999): The impact of the national curriculum on play in reception classes, **Educational Research**. vol..41, No . 1 .

29- Jonet Moyles, whua (June 1998) : Kindergarten Education in China : Reflections on a qualitative comparison of management processed, Compare, **Journal of Comparative Education** , vol. . 28 Issue 2 .